

TD

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

TD/B/COM.1/3
12 December 1996
ARABIC
Original: ENGLISH

**مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية**



**مجلس التجارة والتنمية
لجنة التجارة في السلع والخدمات
والسلع الأساسية**

الدورة الأولى
الجزء الثاني
جنيف، ۱۹ شباط/فبراير ۱۹۹۷
البند ٤ من جدول الأعمال

**دمج التجارة والبيئة والتنمية: التقدم المحرز
مؤخراً والقضايا المعلقة**

تقرير من إعداد أمانة الأونكتاد

المحتوياتالفقرات

٨-١	أولاً - مقدمة
٥٠-٩	ثانياً - التقدم المحرز مؤخراً بشأن القضايا الرئيسية
١٥-١٠	ألف - القدرة على المنافسة
١٩-١٦	باء - الوصول إلى الأسواق
٢٦-٢٠	جيم - تحرير التجارة والبيئة
٣٣-٢٧	 DAL - وضع العلامات الإيكولوجية
٤٣-٣٤	هاء - الاتفاques البيئية المتعددة الأطراف
٤٩-٤٤	واو - التدابير الإيجابية
٨٨-٥٠	ثالثاً - القضايا المعلقة
٥٦-٥١	ألف - تحرير التجارة والوصول إلى السوق
٦٢-٥٧	باء - مسألة أساليب التجهيز والانتاج
٧٢-٦٣	جيم - البيئة من أجل التنمية
٧٧-٧٣	 DAL - التدابير الإيجابية والاتفاques المتعددة الأطراف
٨٣-٧٨	هاء - التجارة والاستثمار والبيئة
٨٨-٨٤	واو - المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم
٩٣-٨٩	رابعاً - استنتاجات وتوصيات
٩٢	ألف - استنتاجات
٩٣	باء - توصيات

أولاً - مقدمة

- ١- لقد ساهمت المداولات الحكومية الدولية التي جرت في الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية ولجنة التنمية المستدامة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي خلال السنوات الأخيرة في زيادة تفهم الروابط بين التجارة والبيئة. وقامت لجنة التنمية المستدامة بدور هام في تعزيز التعاون والتكامل في أعمال منظمة التجارة العالمية والأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وفي تحديد التغيرات وفي إشراك المجتمع المدني في المناقشات الدولية. وبموازاة المداولات الحكومية الدولية، ازداد الحوار والتنسيق بين وزارات التجارة والبيئة على الصعيد الوطني فضلاً عن مشاركة المنظمات غير الحكومية ومجتمع الأعمال في المناقشة المتصلة بالتجارة والبيئة.

- ٢- وبيّنت المناقشة أن من الصعب استخلاص نتائج عامة بشأن أفضل طريقة للتوفيق بين السياسات التجارية والسياسات البيئية. فعمليات الانتاج والاستهلاك غير المستدامة وليس التجارة هي المسؤولة عموماً عن تدهور البيئة^(١). ولذلك آثار هامة على اختيار وتنفيذ تدابير سياسة عامة فعالة. وطالما أن النظام التجاري المتعدد الأطراف لا يفرض قيوداً ذات أهمية على تنفيذ سياسات وتدابير بيئية فعالة على الصعيدين الوطني والدولي^(٢) يتعمّن زيادة التشديد على تحديد جدول أعمال يعزز تآزر التجارة والبيئة والتنمية. لهذا ينبغي أن تتجاوز المناقشة الدولية النظر في أوجه التضارب، المعرفة تعرّيفاً ضيقاً، بين القواعد التجارية وحماية البيئة إلى بحث شامل لجميع العوامل المتصلة بوضع السياسات الإنمائية المستدامة.

- ٣- ومن منظور إنمائي، تم إبداء عدة وجهات نظر بشأن الترابط بين التجارة والبيئة. أولاً، تم التأكيد على أن الفقر سبب أساسي لتدهور البيئة في الكثير من البلدان النامية وأن المساهمة التي يمكن أن تقدمها التجارة في القضاء على الفقر عن طريق رفع مستويات الدخل تشكل شرطاً لا غنى عنه لتعزيز التنمية المستدامة. ثانياً، ينبغي، حيثما يمكن أن تترتب على التدابير البيئية المتصلة بالتجارة تكاليف تكيف مرتفعة بالنسبة للمصدرين من البلدان النامية، ضمان المرونة والانصاف في تنفيذ السياسات البيئية. ثالثاً، ينبغي لتدابير السياسة العامة المطبقة من أجل تشجيع الاستيعاب الداخلي للتکاليف البيئية أن تهدف إلى تحجب تحريف مجرى المبادرات التجارية والاستثمارات الدولية كما ينبغي ألا يؤدي ما يتخذ من تدابير لتحسين الظروف البيئية في بلد ما إلى تحويل التكاليف إلى بلدان أخرى.

- ٤- وفضلاً عن ذلك تستلزم زيادة القدرة على التصدي بفعالية للتحديات البيئية في الكثير من البلدان النامية وخاصة أقلها نمواً إيلاً أولوية علياً لتنمية قدراتها الاقتصادية. وهكذا فإن المشاكل والأولويات البيئية للبلدان المنخفضة الدخل التي تعتمد على السلع الأساسية وغيرها من البلدان التي ما زالت تشارك بصورة هامشية في التجارة العالمية تختلف في معظم الأحيان عن مشاكل وأولويات البلدان الأخرى. ومن شأن توسيع وتنويع الفرص التصديرية بما في ذلك تنويع المنتجات لتشمل منتجات ذات قيمة مضافة أعلى أن يساعد هذه البلدان في جهودها الرامية إلى تخفيف الفقر وحماية البيئة على حد سواء.

- ٥- وتتجلى هذه الاعتبارات إلى حد ما في تحول المناقشة إلى التشديد على التجارة والبيئة. وقد صرُف النظر الآن، فيما يبدو، عن المسائل التي كان يعتبرها البعض من قبل مصدراً محتملاً للنزاع. وتوجد أمثلة على ذلك بصفة خاصة في المناقشة المتعلقة بالقدرة التنافسية (مثل المناقشة المتعلقة ببعض القضايا من قبيل "الإغراق الإيكولوجي"). غير أن هناك قضايا جديدة مثيرة للقلق قد ظهرت ومنها على سبيل المثال

تحول المناقشة من الموقف السابق الذي كان فيه مصدر قلق البلدان النامية الرئيسي يتمثل في استخدام السياسات والتدابير البيئية لأغراض حماية أو لاستحداث أشكال جديدة من الشروط، إلى الموقف الحالي الذي اتخذت فيه بلدان نامية كثيرة موقفاً وقائياً، مضيفة إلى جدول الأعمال الدولي عدداً من القضايا التي تكتسي أهمية خاصة بالنسبة لها مثل الوصول إلى الأسواق والحصول على التكنولوجيات السليمة بيئياً ونقلها ومسألة صادرات البضائع المحظورة محلياً^(٣).

٦- إن تحقيق المزيد من التقدم في المناقشة المتعلقة بالتجارة والبيئة يتطلب، بالإضافة إلى تعزيز التفاهم والثقة بين مختلف المجتمعات، إيلاء الاعتبار الواجب لاهتمامات ومصالح جميع البلدان. وفضلاً عن ذلك ينبغي لدى التوفيق بين التجارة والبيئة تمحيص النظر في مرونة المبادئ التجارية لمراقبة السياسات البيئية الراهنة والناشرة والعكس بالعكس. ومن شأن استعراض اللجنة للتقدم المحرز في دمج قضايا التجارة والبيئة والتنمية والقضايا المتعلقة، وبخاصة عن طريق تعزيز تفهم البعد الإنمائي أن يساعد في ضمان اتباع نهج متوازن ومتكمال في المناقشة المقبلة للتجارة والبيئة.

٧- وتكتسي مداولات اللجنة أهمية أيضاً في سياق الأعمال التحضيرية للاستعراض الخمسي الأول للتقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ (الذي اعتمد مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، حزيران/يونيه ١٩٩٢) الذي ستضطلع به لجنة التنمية المستدامة (ستنعقد الدورة الخامسة للجنة التنمية المستدامة في نيويورك من ٧ إلى ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٧) والدوره الاستثنائية للجمعية العامة (من ٢٣ إلى ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٧)^(٤). لذلك فإن التحليل المتعلق بـ "التقدم المحرز مؤخراً" يتخد بصورة عامة مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية ونتائجها المحسدة في إعلان ريو وجدول أعمال القرن ٢١ كنقطة مرجعية.

٨- وهذا التقرير مؤلف من خمسة فروع. ويتضمن الفرع الثاني ملخصاً لمناقشة المتعلقة ببعض القضايا المحددة ويز التقدم المحرز فضلاً عن بعض القضايا التي لم تحل. أما الفرع الثالث فيبحث بعض القضايا المتعلقة التي تشمل البنود التي نوقشت في الفرع الثاني والتي قد يعالج بعضها في أنشطة الأونكتاد المقبلة. وترد الاستنتاجات والتوصيات في الفرع الرابع. وسيتم إصدار مذكرة تصف أنشطة الأونكتاد في مجال التجارة والبيئة والتنمية في شكل تقرير تحت الرمز TD/B/COM.1/Misc.2 (بالإنكليزية فقط).

ثانياً - التقدم المحرز مؤخراً بشأن القضايا الرئيسية

٩- يستعرض هذا الفرع التقدم المحرز منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية فيما يخص القضايا الرئيسية لمناقشة المتعلقة بالتجارة والبيئة والتنمية، مركزاً على مختلف البنود الواردة في الفقرة ٩١، من الوثيقة الختامية للأونكتاد التاسع أي القدرة التنافسية والوصول إلى الأسواق ووضع العلامات الإيكولوجية والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف والتدابير الإيجابية والعلاقة بين تحرير التجارة والتنمية المستدامة. غير أنه من المعترف به أن ثمة ترابطًا بين بعض هذه البنود.

ألف - القدرة على المنافسة

١٠- من المهم التمييز بين القدرة التنافسية على مستوى الشركات أو القطاعات ومفهوم الرفاه الوطني. فمن الممكن التعويض عن أي فقدان للقدرة على المنافسة في بعض القطاعات بمكاسب في قطاعات أخرى. وليس الرفاه الوطني مجرد مجموع خطي للقدرة التنافسية لفرادي الشركات. بل إن تحليله يتطلب بحثاً أوسع نطاقاً بكثير لمجموعة أكبر من القضايا التي يمكن أن تشمل عوامل من قبيل الانتاجية والابتكار التكنولوجي والاستثمارات وأسعار الصادرات والواردات وموازين التجارة ورؤوس الأموال وظروف العمل والضرائب والاستقرار السياسي والتحسينات البيئية والصحية وما إلى ذلك. وفضلاً عن ذلك ينبغي لدى حساب مستوى الرفاه الوطني أن يخصم من التكاليف الاقتصادية الجزئية (البيئية) الفوائد البيئية الموفرة للتکاليف (مثل النفقات الصحية أو تكاليف اصلاح الأحراج).

١١- ومن أهم التطورات التي حدثت منذ مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية معارضة الحكومات القوية للمطالبات بجعل "الميدان التنافسي مستوى" بالنسبة للسياسات البيئية المختلفة في جميع البلدان؛ وفي الأوونكتاد ولجنة التنمية المستدامة، ضمت البلدان النامية صوتها إلى صوت حكومات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي رافضة بحزم ما يظهر أحياناً من مطالبات باستحداث ما يسمى بـ"الرسوم التعويضية الخضراء" أو غيرها من التدابير التجارية الحمائية أو التدابير التي لا تتماشى مع التدابير التجارية لمنظمة التجارة العالمية وذلك للتعويض عن الآثار السلبية التي تلحقها السياسات البيئية بالقدرة على المنافسة، سواء أكانت هذه الآثار حقيقة أم متصورة^(٥). وهكذا فقد وضعت جانباً آثار السياسات البيئية على القدرة التنافسية كقضية ذات صلة بالقواعد التجارية طالما تقييد هذه السياسات بمبادئ النظام التجاري المتعدد الأطراف. غير أن من الأهمية بمكان دراسة آثار السياسات البيئية على القدرة التنافسية من منظور رسم السياسات البيئية والإنمائیة.

١٢- ولم يتم تحديد للروابط المنهجية - الإيجابية أو السلبية - بين حماية البيئة والقدرة التنافسية الدولية. وتفييد إحدى الفرضيات أن ارتفاع حماية البيئة يرفع تكاليف الانتاج بالنسبة للشركات وبالتالي فهو يضر بالقدرة على المنافسة. وتحوي فرضية أخرى بأن القواعد البيئية الصارمة يمكن أن تؤدي فعلاً إلى تحقيق وفورات في التكاليف وإلى تحسين القدرة على المنافسة من خلال حفظ الشركات على زيادة كفاءتها وتحسين إدارة الموارد وتجنب التبذير؛ وتشجيع الابتكارات التي تعوض عن التكاليف أو تحقق قيمة مضافة، وتوليد مزايا تسويقية في السوق المتنامية للسلع غير الضارة بالبيئة وتعزيز قدرة البلدان على توريد السلع والخدمات البيئية دولياً^(٦). وتعتبر فرضيات أخرى أن تكاليف حماية البيئة ضئيلة ولا تشكل قضية رئيسية من قضايا السياسة العامة.

١٣- وتشير البحوث التجريبية والتحليلية التي أجريت في الأوونكتاد إلى أن كل واحد من هذه التصورات الثلاثة يتسم بضيق آفاق مفطر. والواقع أن هناك عوامل كثيرة لها صلة بآثار السياسات البيئية على القدرة التنافسية بما في ذلك العوامل الخاصة بشركات أو قطاعات محددة والعوامل العامة التي قد تختلف باختلاف مستوى التنمية مثل مدى توافق الهيكل الأساسية البيئية والسياسات الحكومية. وعلاوة على ذلك فإن الآثار على القدرة التنافسية قد تعتمد على الجهة التي تقرر ما ينبغي استيعابه داخلياً ومتى ينبغي أن يتم ذلك وما إذا كان القرار قد اتخذ على أساس مقارنة الكلفة بالفائدة. وبالتالي يمكن أن تكون للتدابير المشابهة آثار متباينة على البلدان المتقدمة والبلدان النامية. وهناك قلق إزاء احتمال أن تؤثر التدابير

والشروط البيئية تأثيراً سلبياً على القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وفرص وصولها إلى الأسواق خاصة في البلدان النامية (انظر الإطار ١). ولذلك فإن العمل المسبق بشأن القدرة على المنافسة (والوصول إلى الأسواق) يمكن أن يركز على قطاعات محددة وعلى حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي مسألة يتناولها الفرع الثالث بمزيد من التفصيل.

الإطار ١

الصعوبات التي قد تصادفها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التصدي للتحديات البيئية

قد تكون التكاليف الثابتة لتركيب التكنولوجيات السليمة بيئياً مرتفعة بالنسبة للشركات الصغيرة. وقد يكون من الصعب تحمل فترة التكيف. وقد تكون الفترة الفاصلة بين التركيب واسترداد الاستثمارات طويلة.

وقد تكون التكاليف المتغيرة مرتفعة نسبياً بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وفضلاً عن ذلك فإن مواد الانتاج الملائمة للبيئة والتي قد تمثل نسبة كبيرة من إجمالي التكاليف المتغيرة، يمكن أن تكون باهظة الكلفة.

وقد تجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات في تحويل المستهلك المتزايدة، بسبب الطابع التنافسي الشديد للأسواق التي تعمل فيها. وقد تكون الشركات الكبيرة أكثر قدرة على تحويل المستهلك على الأقل جزءاً من التكاليف المتزايدة وذلك بسبب رسوخ أسمائها التجارية مثلاً. ولهذا تنزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى النفور من تحمل أية زيادات في التكاليف.

ويمثل نقص الأموال مشكلة بالنظر إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تستطيع في معظم الأحيان تمويل استثماراتها بنفسها وقد لا يكون الائتمان متوفراً للاستثمارات البيئية. وتعوق القيود المالية بالتالي تحدث عمليات الانتاج. ويمكن للوحدات الكبيرة، بفضل قوتها التنظيمية ومكانتها المعترف بها في الأسواق المالية أن تحصل على أموال بتكلفة أدنى. وتفضل المصادر في معظم الأحيان إقراض الشركات الكبرى بسبب عوامل المخاطرة.

يمثل الحصول على التكنولوجيا مشكلة أيضاً، إذ من الممكن أن تجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبة في تحديد وتنمية التكنولوجيات السليمة بيئياً. ويمكن أن يحدث ذلك بوجه خاص لأن التكنولوجيات السليمة بيئياً قد تحتاج إلى بعض وفورات الحجم الكبير. فنظم استرجاع المواد الكيميائية مثلاً غير ملائمة لمصانع الورق الصغير.

قد تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات في الحصول على مواد مدخلات انتاج غير ضارة بالبيئة (مثلاً الأصباغ أو المواد الكيميائية). وعندما يظهر شرط جديد في سوق خارجية، يمر في معظم

الأحيان وقت طويل قبل أن تصبح البدائل متاحة في السوق المحلية. ولئن كان بإمكان الشركات الكبيرة أن تزاول أنشطة الاستيراد أو تؤثر على مورديها المحليين كي يتحولوا إلى انتاج مواد ملائمة للبيئة فإن مثل هذه الفرص قد لا تكون متاحة بسهولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تمثل صعوبة الوصول إلى المعلومات مشكلة أخرى. وبينما تحصل الشركات الكبيرة على معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب من المستوردين في أسواق البلدان المتقدمة ومختلف المصادر الأخرى، تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اعتماداً شديداً على المصادر الحكومية، الأمر الذي يعني في كثير من الأحيان حدوث تأخيرات كبيرة.

UNCTAD and Manas Bhattacharyya, "Small is not always beautiful", Economic Times, India,": المصدر:
5 November 1996.

٤- غير أن الممكن معالجة آثار السياسات البيئية على القدرة التنافسية بواسطة سياسات ملائمة على الصعيدين الوطني والدولي. ويكتسي بناء القدرات و توفير المعلومات وتقديم الدعم من أجل الحصول على التكنولوجيا والابتكار، والهيكل الأساسية، والاختبار وإصدار الشهادات وغير ذلك أهمية رئيسية. وعلاوة على ذلك فإن من شأن المشاورات بين قطاع الصناعة والحكومة والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الأطراف المعنية لدى إعداد السياسات البيئية أن تساعده على تحديد شروط واقعية وتأمين تعاون قطاع الصناعة.

٥- وهكذا تتحول المناقشة بصورة متزايدة من مرحلة تحديد المشاكل إلى مرحلة مناقشة الحلول الممكنة. ويكتسي هذا التطور أهمية خاصة إذ من الممكن أن تكون للسياسات البيئية (مثل مضاعفة الجهد الرامي إلى تجنب مشكلة تغير المناخ) آثار أشد على التجارة والقدرة التنافسية في المستقبل (انظر الإطار ٢).

باء - الوصول إلى الأسواق

٦- تدرج قضايا الوصول إلى الأسواق ضمن مجال القواعد التجارية لكنها لا تنحصر فيه. وقد تظهر شواغل تتصل بالوصول إلى الأسواق بسبب شروط بيئية خارجية.

٧- ولدىتناول مسألة ما إذا كانت القواعد التجارية القائمة توفر ضمانات كافية (بما في ذلك عن طريق أحكام الشفافية) لمعالجة السياسات البيئية ذات الآثار الكبيرة على التجارة، ركزت المناقشات على مجموعتين من القضايا: (أ) هل تختلف الشروط البيئية عن التدابير الأخرى التي تشملها الأحكام المعتمدة في منظمة التجارة العالمية؟ (ب) كيف أثرت السياسات البيئية على الوصول إلى الأسواق خاصة بالنسبة ل الصادرات البلدان النامية؟

٨- وقد دوّقت المجموعة الأولى من القضايا في محافل مختلفة مناقشة غير حاسمة. ويؤكد البعض أن المعايير البيئية لا تختلف عن الأنظمة الأخرى التي يغطيها اتفاق الحواجز التقنية التي تعترض التجارة. ويرى البعض الآخر إن المعايير البيئية تختلف عن الأنظمة والشروط الأخرى من حيث أنها تشمل تدابير:

(أ) طوعية إلى حد بعيد (وتعتبر مجموعة القواعد التجارية المتصلة بها أقل تطوراً); (ب) تستند في معظم الأحيان إلى أساليب التجهيز والانتاج (لا تشمل القواعد التجارية، حسب معظم التفسيرات، المعايير التي تستند إلى أساليب التجهيز والانتاج غير المتصلة بالمنتجات)⁽⁷⁾; (ج) تعتبر قنوات الإشعار الخاصة بها أقل رسوحاً (هناك بعض الغموض حول ما إذا كانت مشمولة بالالتزامات المتعلقة بالشفافية والمحددة من قبل منظمة التجارة العالمية); (د) تقوم على مبدأ التحوط (تعتبر أحكام اتفاق الحواجز التي تعترض التجارة غامضة فيما يخص هذه المسألة).

الإطار ٢

تغير المناخ: السياسات والتدابير من أجل "العمل المشترك"

سيحصل جزء كبير من المناقشات المقبلة بشأن العلاقة بين السياسة البيئية والقدرة التنافسية والوصول إلى الأسواق بمشكلة تغير المناخ.

وفي سياق أعمال الفريق المخصص للولاية المعتمدة في برلين يقوم فريق خبراء بإجراء تقييم أولى لمجموعة من السياسات والتدابير الفعالة من حيث التكلفة والملازمة "للعمل المشترك" من جانب البلدان المدرجة في المرفق الأول (البلدان المتقدمة وبعض البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية). ومع أن هذه سياسات وتدابير ستتخذها البلدان المدرجة في المرفق الأول فقط فمن الممكن أن تكون لها آثار اقتصادية - إيجابية أو سلبية - على البلدان النامية. وهكذا فإن البلدان النامية، وإن كانت تنتظر من البلدان المتقدمة أن تكون الرائدة في مكافحة تغير المناخ، تشعر في نفس الوقت بقدر من القلق إزاء آثار هذه السياسات والتدابير على صادراتها إلى أسواق البلدان المتقدمة.

وقد يكون من المفيد، لأغراض التحليل، التمييز بين مجموعتين من السياسات والتدابير. وتمثل المجموعة الأولى في السياسات والتدابير التي تغطي كل الاقتصاد مثل ضرائب الطاقة وإلغاء الإعاثات؛ وقد تختلف الآثار على البلدان غير المشاركة اختلافاً كبيراً من حالة إلى أخرى. وقد تم استحداث نماذج لتقييم هذه الآثار على مختلف مجموعات البلدان. على أن بحث نتائج هذه النماذج يخرج عن نطاق هذا التقرير.

وتتمثل المجموعة الثانية في التدابير الخاصة بقطاعات ومنتجات معينة مثل معايير كفاءة الطاقة. والتحليل الوارد في الفرع الثاني من هذا التقرير مناسب هنا. وقد تم اكتساب بعض التجربة من التدابير التي تطبقها فرادي البلدان. غير أن كلاً من الآثار المحتملة على القدرة التنافسية وفرص تيسير اتخاذ التدابير الرامية إلى تخفيف آية آثار سلبية وتعزيز آية آثار إيجابية يمكن أن تكون أكبر في حالة السياسات والتدابير المتخذة من خلال "العمل المشترك".

وفي حين أن "العمل المشترك" قد يخفف أحياناً الآثار على تجارة البلدان غير المشاركة وقدرتها التنافسية (إذ يمكن لمواءمة المعايير المتصلة بالمنتجات فضلاً عن إجراءات الاختبار وإصدار الشهادات مثلاً أن تخفض تكاليف المعاملات التجارية) فإنه قد يرفع في معظم الحالات التكاليف الاقتصادية المحتملة

بالنسبة للبلدان النامية، وذلك لمجرد أن عدداً أكبر من البلدان يطبق سياسة أو تدبيراً ما ولأن "العمل المشترك" يشجع اتخاذ تدابير لن تكون ملائمة إذا طبقتها فرادى البلدان.

وبالمعيار نفسه يبدو من الأهمية بمكان دراسة الطريقة التي يمكن أن يسهل بها "العمل المشترك" إتخاذ تدابير "إيجابية" لدعم سياسات التنمية المستدامة في البلدان النامية. والمبادرات في مجال تيسير الحصول على معلومات عن التكنولوجيات السلبية بيئياً والوصول إلى هذه التكنولوجيات ونقلها والتدابير الطوعية في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة فرص الوصول إلى الأسواق بالنسبة للمنتجات غير الضارة بالمناخ وغير ذلك تكتسي أهمية رئيسية وينبغي زيادة النظر فيها.

ومع اعتماد التدابير الملائمة، من الممكن أن تؤدي الروابط التجارية والاستثمارية الدولية إلى جعل السياسيات والتدابير التي تتخذها البلدان المندرجة في المرفق ١ تخلف آثاراً جانبية في البلدان غير الأطراف وتشجع نشر تكنولوجيات أكثر كفاءة في هذه البلدان. ومن الأهمية بمكان تحديد الحالات التي تعود دائماً بالربح على الأطراف، والتي يمكن فيها للبلدان النامية أن تقوم في نفس الوقت بتعزيز القدرة التنافسية لصادراتها وتخفيض تكاليف استهلاك الطاقة وخفض الانبعاثات.

-١٩- وفيما يخص المجموعة الثانية من القضايا فإن السياسات البيئية في البلدان المتقدمة لا تخلف آثاراً عامة على فرص وصول البلدان النامية إلى الأسواق لكن دراسات الحالات القطرية التي أجراها الأولكتاد تبين أن التدابير والشروط البيئية قد تؤثر في القدرة التنافسية للشركات في بعض القطاعات وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفرص وصولها إلى الأسواق. وفي هذا السياق اعترفت لجنة التجارة والبيئة بأن هناك حاجة إلى مزيد من العمل لضمان ألا يؤدي تنفيذ التدابير البيئية إلى فرض قيود مستترة على التجارة وخاصة القيود ذات الآثار الضارة بفرص الوصول إلى الأسواق الممتاحة للبلدان النامية^(٨).

جيم - تحرير التجارة والبيئة

-٢٠- من المتوقع أن يحقق تحرير التجارة فوائد بيئية بقدر ما بحيث يؤدي إلى (أ) توزيع أكثر كفاءة للموارد بما في ذلك الموارد البيئية؛ و(ب) نمو وتنمية اقتصاديين، مما يولد دخلاً إضافياً يمكن توجيهه إلى التحسينات البيئية وزيادة الطلب على حماية البيئة. وفي سياق حالة البلدان النامية من المحتمل أن يؤدي تحرير التجارة وتوسيع ونمو الصادرات الناجم عنه إلى تحقيق فوائد بيئية إضافية من خلال الحد من الفقر وخفض الأضرار البيئية المرتبطة به.

-٢١- وتتمثل التدابير المذكورة في هذا السياق في تصاعد التعريفات والحدود القصوى للتعرifفات وإعانت الاتجاج والتصدير وارتفاع الضرائب الداخلية خاصة على المنتجات الاستوائية وقيود التصدير والضرائب على الصادرات والممارسات التصديرية للمؤسسات التجارية التابعة للدولة ومختلف الحواجز غير التعرفيفية.

-٢٢- ومن المتوقع أن تتحقق فوائد بيئية بمجموعة متنوعة من الطرق. إذ يرى البعض أن أقصر الطرق إلى تحقيقها هو رفع القيود التجارية عن البضائع غير الضارة بالبيئة والخدمات البيئية؛ وستتحقق هذه

الفوائد أيضاً عن طريق رفع القيود المفروضة على نقل التكنولوجيات السلية بيئياً؛ وفضلاً عن ذلك، يمكن ان تؤدي القيود والتشوهات التجارية إلى توزيع غير كافٍ للموارد وأن تعوق نمو الدخل خاصة في البلدان النامية وتحول الموارد بصورة مصطنعة إلى الأشطة التي تفرض ضغطاً إضافياً على الموارد المحلية الحساسة بيئياً؛ ومن شأن خفض هذه القيود أو إزالتها أن يساعد في تصحيح هذا الوضع. ويرى البعض الآخر أيضاً أن خمان تحقيق فوائد بيئية مباشرة وكبيرة يستلزم تكملة تحرير التجارة بتدابير لتحسين فرص الوصول إلى السوق وإلى التكنولوجيات السلية بيئياً وإلى التمويل، وبناء القدرات.

-٢٣- وقد أكد جدول أعمال القرن ٢١ على الدور الهام لتحرير التجارة في تحقيق التنمية المستدامة. وقد تم تحقيق تقدم منذ مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية خاصة عن طريق اختتام مفاوضات جولة أوروغواي. ويكتسي تنفيذ الالتزامات المقابلة في الوقت المناسب أهمية رئيسية. ويتمثل التحدي الآن في زيادة تعزيز علاقات التآزر بين تحرير التجارة والاصلاح الاقتصادي وتحسين الادارة البيئية. وفي العديد من البلدان النامية، أسهم تحرير التجارة وتوسيعها بالفعل مساهمة كبيرة في تخفيف حدة الفقر وخفض الاجهاد البيئي المرتبط به. وقد يلزم القيام بمبادرات إضافية، خاصة لصالح البلدان التي لم تستفد من النمو الأخير للتجارة العالمية. وفي هذا السياق، يذكر إعلان ميدراند (في الفرع المتعلق بالعولمة) بأن "أقل البلدان نمواً، وخاصة تلك الواقعة في أفريقيا، وسائر البلدان النامية، تعاني من ضعف الطاقات في مجال العرض، وهي عاجزة عن الإفاده من التجارة. وما اتفقكم التفهميش، فيما بين هذه البلدان وداخلها، يتفاقم".

-٢٤- وقد ركز جزء كبير من المناقشة المتعلقة بتحرير التجارة والبيئة على الآثار البيئية لدعم الانتاج الزراعي والصادرات الزراعية. وتعزى هذه الآثار إلى جملة عوامل منها الاستغلال المكثف للأراضي وازدياد استخدام المواد الكيميائية الزراعية، وقد موائل الأحياء البرية والتنوع البيولوجي واتساع نطاق الانتاج الزراعي ليشمل المناطق الحدّية والحساسة بيئياً. وتبين أن المساعدة الزراعية من خلال السياسات المتصلة بالانتاج في الكثير من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبطبيعة تكاليف بيئية مرتفعة في هذه البلدان استلزمت نفقات باهظة. كما فرضت تكاليف اقتصادية وبطبيعة باهظة على بلدان أخرى ذات ميزة نسبية في الانتاج الزراعي والتجارة الزراعية، ولا سيما البلدان النامية منها^(٩).

-٢٥- وأشار في رأي مضاد إلى أن التنبؤ، بصورة لا ريب فيها، بأثر تحرير التجارة على الأسعار هو أمر مستحيل وأن تعديل الأسعار لا يشكل بداهة وسيلة كفؤة بيئياً. وستعتمد هذه الكفاءة البيئية إلى حد ما على عوامل اقتصادية أوسع نطاقاً في الأسواق الزراعية والظروف المفضلية إلى التكيف الهيكلي في اقتصادات البلدان المنتجة. وفضلاً عن ذلك لن يمكن لآليات السوق أن تؤدي إلى توزيع أمثل اقتصادياً وإيكولوجياً للموارد الانتاجية إلا إذا تم تحقيق الاستيعاب التام للتکاليف البيئية داخلياً. وعلاوة على ذلك يؤكد أن الفوائد البيئية لتحرير التجارة ستحقق بالاصلاح المحلي للسياسات الزراعية. ويمكن تطبيق هذا التحليل على قطاعات أخرى^(١٠).

-٢٦- وحيثما لا يحقق تحرير التجارة فوائد بيئية، ينبغي أن يكون مصحوباً بسياسات تكميلية في مجال البيئة وإدارة الموارد إذا أريد له أن يقدم كل مساهمه الممكنة في تحسين حماية البيئة وتعزيز التنمية المستدامة عن طريق توزيع واستخدام أكثر كفاءة للموارد.

دال - وضع العلامات الإيكولوجية

٤٧- تبين المناقشة بشأن وضع العلامات الإيكولوجية التحدي الناجم عن حقيقة مفادها أن وضع العلامات الإيكولوجية قد يؤدي، بسبب اعتماده على نهج دورة حياة المنتجات، إلى استخدام معايير بشأن أساليب التجهيز والانتاج غير المتصلة بالمنتجات، في حين أن نظام التجارة الدولي يستند إلى نهج "المنتج المشابه". وقد يتفاوت هذا التناقض المحتمل لدرجة أن المعايير القائمة على أساليب تجهيز وانتاج محددة قد لا تدر على البلد المصدر ما تدر على البلد المستورد من فوائد بيئية.

الإطار ٣

عدد فئات المنتجات وعدد المنتجات في مختلف برامج وضع العلامات الإيكولوجية

أيلول/سبتمبر ١٩٩٦

العلامات الإيكولوجية الممنوعة

نوع المنتجات الأجنبية	أصحاب المصانع	فئات المنتجات	فئات المنتجات التي وضعت لها معايير		البلدان
			غير معيارية	معيارية	
١٦٠٠<	١٢	١٢٧	٣٦	٩٦	كندا
١٠٠٠<	غ.م.	غ.م.	٢٨	٤٣	بلدان الشمال
٢٤	لا يوجد	١١	٤	١٢	الاتحاد الأوروبي
٢٠٢١	*٢٩	١٠٥٠	٦٨	٧١	اليابان
٣٢٠٦	**١٠٧	٧٥٤	٦٣	٧٤	ألمانيا
٣٧٠	٣	٨٥	١٩	٣٤	مقاطعة تايوان الصينية
٥٤٢	١٢	١٤٠	١٨	٢١	سنغافورة
١٦٩	لا يوجد	١٢٢	٣٢	٣٥	جمهورية كوريا
٢٣١	***٤	٣٤	٢	٥	فرنسا

بما في ذلك الشركات التجارية اليابانية والشركات الفرعية الأجنبية التابعة للشركات اليابانية والشركات المشتركة وأصحاب المصانع الأجانب الذين أبرموا عقوداً لاستخدام العلامة التجارية باسم المستوردين اليابانيين.

لا يشمل أصحاب المصانع الأجانب الذين أبرموا عقوداً لاستخدام العلامة التجارية باسم المستوردين الألمان.

من بلدان الاتحاد الأوروبي الأخرى.

*

**

-٢٨- ويمكن أن تكون لوضع العلامات الإيكولوجية أنواع مختلفة من الآثار التجارية. وتعتمد أهميتها إلى حد بعيد على أهمية وضع العلامات الإيكولوجية في الأسواق. ويمكن أن تكون الآثار التجارية في حالات كثيرة ضئيلة نسبياً لأن وضع العلامات الإيكولوجية يستهدف فقط بعض قطاعات السوق أو لأن الأسواق لا تستجيب لوضع العلامات الإيكولوجية. غير أن من الممكن أن تصبح الآثار أكثر وقعاً بحيث تصبح استجابات السوق أكبر^(١). ويبين الإطار ٣ عدد فئات المنتجات وعدد المنتجات التي منحت علامة إيكولوجية في مختلف برامج وضع العلامات الإيكولوجية.

-٢٩- وقد أحرز تقدم في بناء توافق للآراء بشأن بعض المبادئ الرامية إلى توجيه تنفيذ عملية وضع العلامات الإيكولوجية وخاصة فيما يتعلق بعملية استحداث المعايير البيئية والإجراءات المتعلقة بتقييم التطابق، والشفافية، ومنح الشركات المحلية والشركات الأجنبية فرصاً متكافئة للحصول على العلامة الإيكولوجية. وما فتئت المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس تضع معايير دولية، في إطار السلسلة ١٤٠٠٠ من معايير الإدارة البيئية، يمكن للهيئات المانحة للعلامات الإيكولوجية أن تلتزم بها طوعاً. وتتوفر هذه المعايير مبادئ توجيهية مفيدة لتنفيذ برامج وضع العلامات الإيكولوجية، تشمل جملة أمور منها المعايير البيئية فيما يخص المنتجات والشفافية والجوانب التجارية وسهولة الحصول عليها والاعتراف المتبادل.

-٣٠- وبالمثل رأت لجنة التجارة والبيئة أن إحدى النقاط الهامة التي يمكن أن تنطلق منها البلدان الأعضاء في منظمة التجارة العالمية لمواجهة بعض المخاوف التجارية التي تثار حول مخطوطات/برامج وضع العلامات الإيكولوجية هي مناقشة كيفية ضمان الشفافية الكافية في إعدادها واعتمادها وتطبيقها بما في ذلك إتاحة فرص للأطراف المعنية من البلدان الأخرى للمشاركة في إعدادها. وتتوفر الأحكام المتعلقة بالشفافية والواردة في اتفاق الحواجز التقنية التي ت تعرض التجارة، بما في ذلك مدونة الممارسة الجيدة الخاصة بالهيئات القائمة على توحيد المقاييس والواردة في المرفق ٣ من الاتفاق، نقطة مرجعية للأعمال الإضافية للجنة التجارة والبيئة في مجال تعزيز شفافية مخطوطات/برامج وضع العلامات الإيكولوجية^(٢).

-٣١- غير أنه لم يحقق تقدم كبير في معالجة مسألة أساليب التجهيز والانتاج غير المتصلة بالمنتجات. والمعايير ذات الصلة للمنظمة العالمية لتوحيد المقاييس، وإن كانت تعترف باستخدام نهج دورة حياة المنتجات وتشجعه إلى حد ما، لا تعالج هذه المسألة بأي قدر من التفصيل. ويتمثل المبدأ التوجيهي الوحد الذي يمكن أن يساعد في معالجة الجوانب التجارية لأساليب التجهيز والانتاج غير المتصلة بالمنتجات في مبدأ الاعتراف المتبادل.

-٣٢- غير أن الاعتراف المتبادل مسألة معقدة. وتحقيق الاعتراف المتبادل يكون أسهل عندما تكون الظروف والأولويات البيئية في البلدين متماثلة وسبق أن اتخذت بعض المبادرات. في هذا الشأن. وعلى سبيل المثال توصل برنامج "الختم الأخضر" في الولايات المتحدة وبرنامج "ال الخيار البيئي" في كندا إلى تفاهم غير رسمي يتيح الاعتراف المتبادل شريطة أن يضع البرنامجان معايير متماثلة بشأن المنتج المعنى. وهناك أيضاً اتفاق رسمي بين برنامجي وضع العلامات الإيكولوجية لكندا ومقاطعة تايوان الصينية. والمفهوم المثير للاهتمام هنا هو ضرورة القيام، في حالة استخدام البرنامجين لمعايير مختلفة، باستيفاء معايير الاستخدام في برنامج البلد المستورد والمعايير المتصلة بأساليب التجهيز والانتاج في برنامج البلد المصدر. غير أنه تلزم مراعاة قبول المستهلك ومصداقية البرنامج. وقد لا يمنح الاعتراف المتبادل إذا كانت المعايير مختلفة اختلافاً جوهرياً^{(١)(٢)}.

-٣٣- وفضلاً عن ذلك فإن فائدة مفهوم الاعتراف المتبادل ضئيلة لأنه يتطلب وجود برنامج لوضع العلامات الإيكولوجية في البلد المصدر، الأمر الذي صعب تحقيقه في البلدان النامية. ويتوفر مفهوم التعادل مرونة أكبر إذ إنه لا ينطوي على هذا الشرط. وعلى الرغم من توصية عدة محافل بدراسة مفهوم التعادل، فلم يتم تحقيق سوى القليل من التقدم. وعلى سبيل المثال لم تنجح المحاولات التي بذلت لإدماج هذا المفهوم في المبادئ التوجيهية للمنظمة العالمية لتوحيد المقاييس.

هاء - الاتفاques البيئية المتعددة الأطراف

-٣٤- إن العدد الكبير للاتفاques البيئية المتعددة الأطراف يدل بوضوح على رغبة المجتمع الدولي في معالجة المشاكل البيئية العالمية على أساس النهج التعاونية المتعددة الأطراف، وقد ركزت بعض المناقشات على الأدوات والتدابير المستخدمة لتنفيذ الاتفاques البيئية المتعددة الأطراف. وتركزت المناقشات في هذا المجال على مسأليتين رئيسيتين. أولاً، معرفة مدى إدماج المبادئ ذات الصلة الواردة في إعلان ريو وجدول أعمال القرن ٢١، وخاصة ما يتصل منها بالتنمية المستدامة، في الاتفاques البيئية المتعددة الأطراف القائمة منها والجديدة ثانياً، العلاقة بين التدابير التجارية المستخدمة في إطار الاتفاques البيئية المتعددة الأطراف وقواعد النظام التجاري المتعدد الأطراف، وهي مسألة يجري بحثها في لجنة التجارة والبيئة.

-٣٥- وخلال مناقشة هاتين المسأليتين طرح عدد من الأسئلة منها ما يلي: ما هي مجموعة أدوات السياسات العامة المتاحة لتحقيق أهداف اتفاق بيئي متعدد الأطراف وكيف يمكن تقييم مدى فعالية مختلف أدوات السياسة العامة، وبصفة خاصة، هل كانت القيود التجارية فعالة في تحقيق الأهداف البيئية؟ وما هي الآثار الاقتصادية والبيئية للاتفاques البيئية المتعددة الأطراف، ومختلف الأدوات المستخدمة فيها، على البلدان النامية؟ وما هي الطريقة التي يمكن بها تعزيز مشاركة البلدان النامية في اتفاق بيئي متعدد الأطراف وكذلك قدرتها الاقتصادية على تحقيق أهدافها البيئية، بما يتماشى مع مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباعدة؟

-٣٦- وقد بين التحليل المقارن لمختلف الاتفاques البيئية المتعددة الأطراف أن هناك اختلافات كبيرة بين الأحكام التجارية وغيرها من الأحكام في مختلف الاتفاques البيئية المتعددة الأطراف، وخاصة في أنواع التدابير التجارية التي يجوز مطالبة الأطراف بتطبيقها والشروط التي يتم اتخاذ التدابير عملاً بها. غير أن القيود التجارية التمييزية المطبقة في إطار اتفاق بيئي متعدد الأطراف يمكن أن تشمل إجراءات خارجة عن نطاق الولاية الإقليمية، مما يخالف قواعد منظمة التجارة العالمية. وقد أثار هذا التناقض الممكن شكوكاً ورأى البعض أن هناك حاجة إلى توضيح العلاقة بين أحكام منظمة التجارة العالمية وهذه التدابير التجارية. ويجري بحث هذه المسألة في لجنة التجارة والبيئة.

-٣٧- وقد ركزت المناقشات أيضاً على الحاجة إلى اعتماد تدابير تجارية في تحقيق الهدف البيئي للاتفاق البيئي المتعدد الأطراف، بما في ذلك عن طريق النظر فيما يلي: ١' مدى فعالية التدبير التجاري في تحقيق الهدف البيئي؛ ٢' ما إذا كان التدبير أقل التدابير تقيداً وتشويهاً للتجارة؛ ٣' الفعالية من حيث التكلفة والآثار الإنمائية؛ ٤' تناسب التدبير مع الحاجة إلى قيود تجارية لتحقيق الهدف البيئي. وأشارت في هذا السياق أيضاً اعتبارات تتصل بالإنصاف. ويرى بعض المراقبين أن القيود التجارية التمييزية ضد الجهات

غير الأطراف في اتفاق بيئي متعدد الأطراف قد تكون طريقة غير منصفة للسعى من أجل تحقيق الأهداف البيئية الدولية.

٣٨- ورأى كثيرون أن على المجتمع الدولي أن يلتزم مجدداً بتجنب استخدام التدابير التجارية من جانب واحد لأغراض بيئية. وخلال المناقشات بشأن هذا الالتزام المجدد أُعرب عن آراء متباعدة بشأن معنى "من جانب واحد". ويكتسي ذلك أهمية خاصة نظراً لعدم وجود أي تعريف متفق عليه لما يشكل اتفاقاً بيئياً متعدد الأطراف^(١٤).

٣٩- وهناك رأي آخر آخر في الانتشار بسرعة هو أن استخدام الاتفاques البيئية المتعددة الأطراف لمجموعة من التدابير يجعل من الصعب معرفة أكثر هذه التدابير فعالية في تحقيق الأهداف. فمجموعـة خيارات السياسة العامة لتحقيق الأهداف البيئية للاتفاques البيئية المتعددة الأطراف تشمل التصاريـح والخصـص والأدوات القائمة على السوق والتـدابير التجارية والتـدابير الإيجـابـية مثل تيسـير الحصول على التـكنـولوجـيا والـتمويلـ. وبـما أنـ المـمـكـنـ أنـ تـسـمـ المـجـمـوعـةـ بـتوازنـ بــيـنـ التـدـابـيرـ التجـارـيـةـ والتـدـابـيرـ الإـيجـابـيـةـ فإنـ الـلـازـمـ وـضـعـ آـلـيـاتـ لـضـمانـ تـنـفـيـذـ هـذـهـ التـدـابـيرـ الـأخـيـرـةـ بالـكـامـلـ. وقدـ أـثـيـرـتـ هـذـهـ المـسـائلـ مـارـاـ فيـ مـنـاقـشـاتـ مـؤـتمرـ الـأـطـرافـ بـمـوجـبـ بـروـتـوكـولـ مـونـتـريـالـ. وهـنـاكـ مـسـأـلـةـ ذاتـ صـلـةـ تـمـثـلـ فـيـ تـصـمـيمـ تـدـابـيرـ إـيجـابـيـةـ اـبـتكـارـيـةـ يـمـكـنـ أـنـ تـشـمـلـ إـشـراكـ القـطـاعـ الخـاصـ فـيـ الـاتـفاـقـاتـ الـبيـئـيـةـ المتـعـدـدـ الـأـطـرافـ.

٤٠- ومن منظور إنساني، من الأهمية بمكان ملاحظة أن الاتفاques البيئية المتعددة الأطراف، وإن كانت تحقق فوائد بيئية عالمية، فقد تكون لها آثار اقتصادية واسعة النطاق. ويمكن أن تختلف تكاليف تنفيذ المعايير البيئية التي يتم تكبدها على الصعيد الوطني، اختلافاً كبيراً بين الأطراف في اتفاق بيئي متعدد الأطراف وذلك حسب متغيرات من قبيل اعتماد الاقتصاد على المنتج الخاضع للرقابة و نوعية المعيار و توافر البدائل وكفايتها و درجة حماية براءات اختراع تكنولوجيات محددة والتكاليف الإدارية وغير ذلك من العوامل. وقد تختلف التكاليف أيضاً باختلاف مستويات التنمية الاقتصادية والمعايير البيئية الموجودة قبل إدخال المعيار الدولي^(١٥).

٤١- وتشير دراسة أجراها مؤخراً مرفق البيئة العالمية/البنك الدولي إلى أن اتخاذ إجراء ما قد يكون له ما يبرره اقتصادياً من وجهة نظر المجتمع العالمي برمته لكنه قد يفرض على بلد من البلدان "عبئاً مالياً إضافياً"؛ وتوزيع هذه التكاليف الإضافية على الأقل على المجتمع الدولي بأكمله لن يؤدي إلى تفاقم الحالة المالية للبلد الذي يتخذ هذا الإجراء. ويكتسي تقاسم التكاليف أهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية لأنها لا تستطيع تحمل العبء المالي الذي تنطوي عليه حماية البيئة^(١٦).

٤٢- وقد أدمج هذا المفهوم في بعض الاتفاques البيئية المتعددة الأطراف. إذ ينبغي للصندوق المتعدد الأطراف التابع للصندوق بروتوكول مونتريال مثلاً أن يغطي كل التكاليف الإضافية لعملية الإلغاء التدريجي التي تقوم بها البلدان النامية. غير أن من الصعب عملياً تعريف هذه التكاليف مما اضطر البلدان النامية المستفيدة إلى تحمل بعضها على الأقل. وفضلاً عن ذلك ينبغي التمييز بين التكاليف "الطاوعية" والتكاليف "المفروضة". فالتكاليف الطوعية تكاليف يقبلها البلد طوعاً لتخفيض حدة المشكلة البيئية العالمية. والتكاليف الطوعية في حالة بروتوكول مونتريال مثلاً هي التكاليف التي يتكبدها طرف من جراء الإلغاء التدريجي للمواد المستنفدة للأوزون (مثل تكلفة تحويل رؤوس الأموال، والآتاوات، وغير ذلك). أما التكاليف المفروضة

فهي التكاليف التي يفرضها، أياً كان الحال، التكيف مع استنفاد الأوزون أو الضرر الناجم عنه، أو القيود التجارية الدولية على البلدان التي لم توقع على الاتفاق أو لا تمثل له أو الزيادات في التكلفة الاقتصادية لإنتاج المواد المستنفدة للأوزون وتكنولوجيات المواد المستنفدة للأوزون بالنسبة لسوق دولية آخذة في التقلص^(١٧). وهناك مسألة هامة تتعلق بمعرفة ما إذا كان استخدام التدابير التجارية يرفع التكاليف المفروضة في اتفاق بيئي متعدد الأطراف وما إذا كان من اللازم أن تؤخذ التكاليف المفروضة في الاعتبار بطريقة ما لدى تصميم وتنفيذ التدابير الإيجابية.

٤٣- ويلزم إجراء المزيد من الدراسات التجريبية بشأن الآثار الاقتصادية للاتفاques البيئية المتعددة الأطراف. وقد دعت لجنة التنمية المستدامة، في دورتها الثالثة والرابعة، الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى تحليل آثار التدابير التجارية وغيرها من أدوات السياسة العامة في الاتفاques البيئية المتعددة الأطراف على تحقيق الأهداف البيئية وعلى التجارة والقدرة التنافسية للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والطريقة التي يمكن للتدابير الإيجابية أن تساعدها هذه البلدان في الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاques. وتعاون أمانة الأونكتاد مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مشروع يرمي إلى دراسة مساهمة مختلف أدوات السياسة العامة، بما فيها التدابير التجارية والتدابير الإيجابية، في تحقيق الأهداف البيئية للاتفاques البيئية المتعددة الأطراف. وسيستفيد المشروع من تجربة مجموعة مختارة من البلدان النامية فيما يخص ثلاثة اتفاques بيئية متعددة الأطراف هي بروتوكول مونتريال واتفاقية بازل واتفاقية الإتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للإنقراض.

واو - التدابير الإيجابية

٤٤- شددت المداولات الحكومية الدولية بصورة متزايدة على أهمية دور التدابير الإيجابية في دمج التجارة والبيئة والتنمية. واعترف الفريق العامل المخصص للتجارة والبيئة والتنمية^(١٨)، وللجنة التنمية المستدامة^(١٩) والأونكتاد التاسع^(٢٠) وللجنة التجارة والبيئة^(٢١) والجمعية العامة^(٢٢) بأن التدابير الإيجابية يمكن أن تكون أدوات فعالة لمساعدة البلدان النامية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وفي بلوغ الأهداف المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف في الاتفاques البيئية المتعددة الأطراف. وعلى الرغم مما حقق، على هذا النحو، من تقدم في بناء توافق للآراء بشأن أهمية التدابير الإيجابية، ينبغي الاستقلال بمزيد من البحوث التحليلية والمشاريع العملية المنحى لتحديد استراتيجيات لتصميم هذه التدابير وتنفيذها بفعالية. ويلزم اتباع نهج ابتكاري خاص وأن تنفيذ التدابير الإيجابية قد يواجه في عدد من الحالات قيوداً مالية. وقد شجعت لجنة التنمية المستدامة في دورتها الرابعة الأونكتاد على "أن يقترح تدابير إيجابية على الصعيدين الوطني والدولي لدعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والتركيز على بناء القدرات ودعم الجهود الوطنية الرامية إلى الاستيعاب الداخلي للتکاليف البيئية"^(٢٣).

٤٥- وقد أورد كل من إعلان ريو وجدول أعمال القرن ٢١ عدداً من التدابير الإيجابية. لكن هذه التدابير لم تعرف بطريقة شاملة. وتشكل التدابير الإيجابية مسألة شاملة تتتطور باستمرار وينبغي أن يتمخض تحليل ومناقشة مختلف بنود جدول أعمال التجارة والبيئة عن مزيد من الاقتراحات. بيد أنه لربما أمكن، لأغراض التحليل، تصنيف التدابير الإيجابية في فئتين رئيسيتين: (أ) التدابير الرامية إلى التصدي لما تخلفه السياسات والتداres البيئية المعتمدة في إطار جملة اتفاques منها الاتفاques البيئية المتعددة الأطراف من آثار معاكسة

وغير مرغوب فيها على مستوى الدخل والتنمية؛ و(ب) السياسات والتدابير الرامية إلى إقامة و/أو تعزيز الروابط الإيجابية بين السياسات التجارية والسياسات البيئية. وتشمل التدابير الإيجابية بناء القدرات أيضاً.

٤٦- وفيما يخص الفئة الأولى من التدابير الإيجابية دعا جدول أعمال القرن ٢١ إلى جملة أمور منها تيسير الحصول على التكنولوجيا ونقلها والحصول على التمويل. وعلى سبيل المثال أدمجت تدابير إيجابية في الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف طبقاً لمبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباعدة. وعلى الرغم من التأكيد المتكرر لأهمية هذه التدابير على الصعيد الحكومي الدولي، فقد واجه تنفيذها الواسع الانتشار في الفترة التي تلت مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية عدداً من القيود. وقد يلزم اتباع نهج مبتكرة بما في ذلك في سياق آليات تشجع نقل التكنولوجيات السليمة بيئياً عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر.

٤٧- ويبين التحليل المتعلق بالقدرة على المنافسة وإمكانية الوصول إلى الأسواق أن هذه الفئة من التدابير الإيجابية تشمل أيضاً الاستثمارات في الهياكل الأساسية البيئية ونشر المعلومات والمساعدة التقنية وبناء القدرات والتعاون الثنائي وإتاحة الوقت الكافي للتكيف مع الشروط البيئية الجديدة.

٤٨- وفيما يخص الفئة الثانية أي إقامة و/أو تعزيز الروابط الإيجابية بين التجارة والبيئة، شدد التحليل السالف الذكر، بشأن القدرة على المنافسة وتحرير التجارة، مثلاً على الحاجة إلى تحديد الحالات "التي تعود دائماً بربح على الأطراف" بما في ذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وفي سياق أوسع بكثير، تهدف التدابير الإيجابية إلى استغلال أوجه التأزير بين تحرير التجارة والإصلاح الاقتصادي وتحسين إدارة الموارد الطبيعية والبيئة، بإشراك مجتمع الأعمال والمجتمع المدني في تصميم تدابير تمكينية محددة.

٤٩- وشددت لجنة التنمية المستدامة في دورتها الرابعة على جملة أمور منها أهمية بناء القدرات ودعم الجهود الوطنية الرامية إلى الاستيعاب الداخلي للتكاليف البيئية. وما برحت أمانة الأونكتاد تتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إعداد دراسة متخصصة بشأن بناء القدرات في مجال التجارة والبيئة والتنمية المستدامة وذلك في إطار برنامج القرن ٢١ لبناء القدرات الذي وضعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي^(٤). ويرد وصف لأنشطة الأونكتاد الخاصة في مجال بناء القدرات في التقرير TD/B/COM.1/Misc.2^(٥).

ثالثا - القضايا المعلقة

٥٠- يبحث هذا الفرع بعض القضايا الشاملة المبنية عن النقاش الحالي بشأن التجارة والبيئة والتنمية، وهي قضايا تتطلب مزيداً من التحليل. ويهدف هذا الفرع إلى تسهيل النظر في اتجاه النقاش مستقبلاً، مع وضع المصاعب التي تعرّض الوصول إلى توافق للأراء في عدد من القضايا في الاعتبار. ويمكن تحليل بعض جوانب هذه القضايا المعلقة، وليس كلها، كجزء من برنامج عمل الأونكتاد.

ألف - تحرير التجارة والوصول إلى السوق

٥١- نظراً لأن التقدم المنجز بعد مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية فيما يتعلق بتوفير موارد مالية إضافية والوصول إلى التكنولوجيا ونقلها إلى البلدان النامية لم يكن مشجعاً، فقد أصبحت عملية تحرير التجارة وتحسين الوصول إلى الأسواق أكثر ضرورة كوسيلة لتوليد المصادر لتمويل التنمية المستدامة.

٥٤- وينبغي أن تكون مبادرات تحرير التجارة مصحوبة بتدابير تستهدف تعزيز الأداء التجاري للبلدان المنخفضة الدخل التي تعتمد على السلع الأساسية وغيرها من البلدان التي لا تزال من المشتركين الهامشيين في التجارة العالمية، لا سيما أقل البلدان نموا. ومن شأن توسيع وتنوع فرص التصدير، بما في ذلك التنوع إلى منتجات ذات قيمة مضافة أعلى، أن يساعد هذه البلدان في جهودها الرامية إلى تخفيض الفقر وحماية البيئة على السواء. وينبغي تكمل تدابير التحرير بسياسات وتدابير تستهدف مساعدة هذه البلدان على تحسين طاقة العرض، وتعزيز التغير الهيكلي، وزيادة قدرتها التنافسية وتعزيز قدرة الصناعات فيها على الاستفادة من الفرص السوقية.

٥٣- وقد دعت لجنة التنمية المستدامة في دورتها الرابعة الأونكتاد إلى أن يقوم بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وغيره من المنظمات ذات الصلة، مثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وآخذا في اعتباره العمل الجاري به فعلا في منظمة التجارة العالمية، بدراسة الكيفية التي يمكن بها لزيادة تحرير التجارة، بوسائل منها تخفيض أو إزالة التصاعد التعريفي والضرائب أو القيود على الصادرات والاع逆ات المشوهة للتجارة وإزالة الحواجز التعريفية وغير التعريفية التي تعترض التجارة، أن تؤدي إلى تحقيق فوائد بيئية وإلى الأسهام في التنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال دراسة التحليلات الحديثة لهذه المواضيع^(٢٦). ويمكن للأعمال التجريبية الأخرى والتحليلات في هذه الميادين أن تركز على تخفيض وإزالة القيود والاختلالات التجارية المتبقية في القطاعات والمنتجات التي تكون للبلدان النامية مصلحة تصديرية خاصة فيها، مثل قطاعات المنتسوجات والملابس والجلود ومنتجات الجلد والأحذية ومنتجات الغابات وأسماك ومنتجات الأسماك والمعادن ومنتجات التعدين والمنتجات الزراعية وغيرها من المنتجات والسلع الأساسية القائمة على استخدام الموارد الطبيعية.

٥٤- وفضلا عن ذلك، يمكن تعزيز فرص الوصول إلى الأسواق بالنسبة لبعض القطاعات مثل منتجات الأخشاب ومصائد الأسماك والزراعة، لا سيما لصالح البلدان النامية التي توفر لديها طاقات بيئية استيعابية أفضل، مما يؤدي إلى تحسين دخلها وتوفير حماية بيئية على صعيد عالمي^(٢٧). ويمكن تحقيق فوائد بيئية واقتصادية نتيجة لتخفيض وإزالة التصاعد التعريفي بالمساعدة على زيادة القيمة المضافة لصالح المنتجين في البلدان التي تعتمد على السلع الأساسية وزيادة الدخول في هذه البلدان وتخفيض الضغوط المباشرة على استغلال الموارد الطبيعية.

٥٥- وفي سياق النظام التجاري المتعدد الأطراف، قد تجدر دراسة الكيفية التي يمكن بها للبلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نموا، أن تستفيد من الأحكام المتعلقة بالجداول التفاضلية للامتثال للتدابير البيئية ذات الصلة بالتجارة، مثل الاستثناءات المحدودة الوقت، أو استخدام حكم الحدود الدنيا. وفضلا عن ذلك، من الضروري دراسة الخيارات فيما يتعلق بزيادة فرص الوصول إلى الأسواق بالنسبة للمنتجات الملائمة للبيئة المصدرة من البلدان النامية وتعزيز تنمية ونقل التكنولوجيات السليمة بيئيا.

٥٦- وينبغي أن تركز تحليلات أخرى على قطاعات محددة ذات أهمية تصديرية بالنسبة للبلدان النامية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. ويجب أن تركز الأعمال المقبلة أيضا على الفوائد البيئية التي تحسن امكانيات الوصول إلى الأسواق من خلال (أ) توفير فرص وصول اضافية إلى السوق، بما في ذلك بالنسبة للمنتجات الملائمة للبيئة و(ب) إزالة القيود والتشوهات التجارية، وهي مسألة تداخل مع مسألة تحرير التجارة والبيئة.

باء - مسألة أساليب التجهيز والانتاج

٥٧- ركزت المناقشات على معالجة المعايير القائمة على أساليب التجهيز والانتاج غير المتصلة بالمنتجات في اطار الترابط بين التجارة والبيئة. فعلى سبيل المثال، كانت احدى المسائل الحرجية في النقاش بشأن وضع العلامات الايكولوجية مسألة معالجة أساليب التجهيز والانتاج. وفي النقاش المسبق بشأن مسألة القدرة التنافسية، قد تصبح مسألة تعديلات الحدود فيما يتعلق بالضرائب القائمة على أساليب التجهيز والانتاج مسألة مثيرة للجدل أيضاً. وبالاضافة إلى ذلك، وفيما يتعلق بفرض الوصول إلى السوق، تشكل أساليب التجهيز والانتاج عاماً مهماً يميز في حالات كثيرة المتطلبات البيئية عن غيرها من المعايير التقنية.

٥٨- وبالنظر إلى أن جزءاً كبيراً من الآثار البيئية يبدو مرتبطة بعملية الانتاج، وليس بالمنتج نفسه، فإن المعايير المتعلقة بأساليب التجهيز والانتاج تتسم بأهمية رئيسية. بيد أنه طالما كانت الآثار البيئية محلية بصفة أساسية، فإن استخدام نفس المعايير في جميع البلدان أو المناطق، أو حتى داخل البلد الواحد، قد لا يكون مناسباً، لأن المعايير يمكن أن تكون أكثر فعالية إذا وضعت في الاعتبار الظروف البيئية والانمائية التي تطبق عليها. ومن ثم فإن استخدام التدابير التجارية القائمة على أساليب التجهيز والانتاج قد لا يحقق الأهداف البيئية التي وُضعت هذه التدابير من أجلها. ومن ثم فإن حجة المواجهة لا تكون قوية جداً من وجهة النظر البيئية. وعندما تكون المشاكل البيئية ذات طبيعة عالمية، فإن مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباعدة يمكن أن يفسر على أنه يعني إما امكانية استخدام معايير مختلفة لتحقيق هدف بيئي مشترك أو أن البلدان النامية يتبعي أن تتلقى مساعدة مالية لتحمل التكاليف الاضافية التي تنجم عن تنفيذ معايير متافق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف.

٥٩- ومن وجهة النظر التجارية، يخشى أن تؤدي مواءمة أساليب التجهيز والانتاج إلى اضعاف المزايا النسبية التي هي الأساس الحقيقي لمكافحة الرفاه الناشئة عن التجارة الدولية. كما أن تطبيق المعايير التي تقوم على أساليب التجهيز والانتاج على المنتجات المستوردة يمكن أن ينطوي أيضاً على تطبيق قوانين بيئية محلية خارج حدود الولاية الأقلية. وهو يشير أيضاً هواجس حول ما إذا كان استخدام أساليب التجهيز والانتاج غير المتصلة بالمنتجات في سياق البيئة يمكن أن يرسى سابقة للسعى إلى تحقيق أهداف أخرى غير متصلة بالتجارة من خلال استخدام القيود التجارية القائمة على أساليب التجهيز والانتاج. وهذه الأسباب، فإن جعل الوصول إلى الأسواق مشرطاً باستخدام أساليب تجهيز وانتاج معينة هو أمر يُنظر إليه عموماً باعتباره لا يتسق مع القواعد التجارية الحالية. وبالاضافة إلى ذلك، فإن الامتناع لأساليب تجهيز وانتاج معينة غير متصلة بالمنتجات سواء في سياق وضع العلامات الايكولوجية أو غيره من المعايير المشابهة قد يتطلب استخدام تكنولوجيات معينة. وبالتالي يرى البعض أن الهواجس حول الطابع التمييزي المحتمل للمعايير القائمة على أساليب التجهيز والانتاج يمكن أن تتعاظم وفقاً لدرجة حماية براءات الاختراع الخاصة بتكنولوجيات محددة.

٦٠- ويبدو من المعقول، من المنظور الانمائي، أن المعايير القائمة على أساليب التجهيز والانتاج ينبغي أن تكون متناسبة مع المشاكل البيئية للبلد والقدرة البيئية الاستيعابية والموارد الاقتصادية والأفضليات الاجتماعية. وفي هذا السياق، تحدّر الاشارة أيضاً إلى أن بعض الأدوات المستخدمة في البلدان المتقدمة للتأثير على أساليب التجهيز والانتاج قد تكون أقل فاعلية في كثير من البلدان النامية. وإن السياسات والتدابير التي تستهدف بصفة مباشرة زيادة قدرة الشركات على تحسين أدائها البيئي، مثل بناء الهياكل

الأساسية البيئية للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، يمكن أن تؤدي إلى فوائد أكبر من الناحيتين الاقتصادية والبيئية.

٦١- وتبين التجربة المستفادة من دراسات الأونكتاد أن الروابط التجارية والاستثمارية مع البلدان التي تكون الشروط البيئية فيها صارمة نسبيا قد يكون لها آثار ايجابية على الخصائص البيئية لأساليب التجهيز والانتاج في البلد المصدر. وبالتالي، يمكن للتجارة والاستثمار أن يؤدي دورا في ترويج أساليب التجهيز والانتاج المفضلة بيئيا على الصعيد العالمي، شريطة أن تكون أساليب التجهيز والانتاج مفيدة ايضا في سياق الظروف البيئية والانمائية في بلد الانتاج. وبما أنه من المتفق عليه عموما أن القيود التجارية المفروضة من جانب واحد لا ينبغي أن تُستخدم للتأثير على أساليب التجهيز والانتاج خارج أقليم البلد نفسه، فإن النقاش حول أساليب التجهيز والانتاج ينبغي أن يكون قائما على أساس نهج عملية وتدابير ايجابية ونهج تعاونية دولية، بما في ذلك في سياق الاستثمار الأجنبي المباشر، بدلا من أن يكون منصبا في سياق القواعد التجارية.

٦٢- ويمكن للأعمال المقبلة بشأن أساليب التجهيز والانتاج أن تشمل النظر في قضايا مثل العلاقة بين أساليب التجهيز والانتاج والتجارة، بما في ذلك النظر في المبادئ التجارية التي يمكن أن تضمن ألا يؤدي تطبيق الآليات القائمة على أساليب التجهيز والانتاج إلى تمييز تعسفي أو قيود لا مبرر لها على التجارة، وهناك قضية أخرى تتعلق بما إذا كانت المعايير الدولية التي وضعـت للأدوات والتدابير التي تشمل أساليب التجهيز والانتاج، مثل السلسلة ١٤ ٠٠٠ للمنظمة الدولية للتوحيد القياسي، يمكن أن توفر ضمانات كافية لهذا الغرض. وتثور قضية ثالثة في هذا الصدد وهي: ما إذا كان هناك تواافق في الآراء لتحقيق تقارب أكبر فيما يتعلق بأساليب التجهيز والانتاج، وما هي الآلية المناسبة للقيام بذلك، وما هو دور الاستثمار الأجنبي المباشر، مع مراعاة مصالح جميع الأطراف ذات الموارد البيئية والمستويات الانمائية المختلفة.

جيم- البيئة من أجل التنمية

٦٣- ينبغي للمجتمع الدولي أن يدرك التحدي الذي تواجهه البلدان النامية في تحقيق التآزر بين التجارة والبيئة، من خلال اعتماد وتعزيز طرق مستدامة للنمو والتنمية في اقتصاد عالمي أكثر شمولًا وتحررًا. وينبغي للمجتمع الدولي أن يستجيب لهذا التحدي الاستجابة الملائمة. وفي هذا السياق، ينبغي زيادة فهم وتشجيع الدور الرئيسي الذي يمكن أن يلعبه تعزيز التجارة والنهج المفيدة على نحو متبادل بين البلدان ذات المراحل المختلفة من النمو الاقتصادي لجعل الأهداف البيئية وسيلة للتنمية المستدامة.

٦٤- وفي الفرع الثاني، حددت فئتان من التدابير الإيجابية لأغراض التحليل. وتهدف الفئة الأولى إلى مواجهة ما يترتب على السياسات والتدابير البيئية من آثار معاكسة على مستوى الدخل والتنمية. فمثل هذه التدابير تكون فعالة في تسهيل اعتماد معايير بيئية أكثر تشديداً وفي جعل السياسات البيئية أسهل تنفيذاً وأكثر كفاءة. وتلعب كلتا الفئتين أيضاً دوراً رئيسياً في ضمان مراعاة اعتبارات الانصاف؛ فعلى سبيل المثال، أَدَّمَجَت تدابير إيجابية في الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف وفقاً لمبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المترابطة.

٦٥- غير أن تحقيق الإمكانيات الكاملة التي تنتج عن السياسات البيئية والتجارية التي يدعم بعضها البعض للمساهمة في التنمية المستدامة، هو أمر يتطلب الأخذ بمفهوم أوسع للتدابير الإيجابية، يشمل الأدوات

الاقتصادية الملائمة وتدابير الحواجز والنهوج التي تحقق فوائد متبادلة من نوع نهج الشراكة، والتي تنطوي على اشتراك القطاع الخاص والمجتمع المدني على نحو كامل. وقد يكون تنفيذ مثل هذه التدابير سهلاً نسبياً، نظراً لأنها لا تتطلب بالضرورة مفاوضات دولية طويلة. وبإضافة إلى ذلك، قد تكون هذه التدابير فعالة بصفة خاصة على المدى الطويل نظراً لأنها تدعم ذاتها بذاتها من خلال تعزيز القوى المحلية والقوى القائمة على السوق، مما يعزز الروابط الإيجابية بين التدابير البيئية والتجارة والتنمية المستدامة.

٦٦- ومن أجل الترويج لمفهوم "للبيئة من أجل التنمية" يمكن للمجالات المقترحة للعمل المقبل للأونكتاد أن تشمل استعراضاً للعمل فيما يتعلق بالتجارة في الموارد البيولوجية وكذلك للعمل في ميدان إدارة الموارد، والاستيعاب الداخلي وتعزيز الفرص التجارية للمنتجات الملائمة للبيئة.

٦٧- وقد ركز معظم النقاش فيما يتعلق بالاستيعاب الداخلي على عناصر خارجية بيئية سلبية (أي التكاليف)؛ وحظيت العناصر الخارجية الإيجابية (أي الفوائد) باهتمام أقل. فالفوائد البيئية كثيراً ما تتأخر في بلدان ثالثة، دون أن يحصل البلد المصدر على مقابل مناسب، وتدل العناصر الخارجية البيئية الإيجابية على أن هناك خللاً في السوق لأن أسعار السلع والخدمات الناشئة عن هذه الموارد لا تعكس المكاسب الاجتماعية على نحو كامل.

٦٨- ومن أوضح الأمثلة على العناصر الخارجية الإيجابية ما يتمثل في النظم الإيكولوجية الطبيعية، نظراً لأنها توفر مجموعة واسعة من الفوائد المحلية والوطنية والدولية، منها حماية مستجمعات الأمطار وايرادات من السياحة البيئية وتحية الكربون. بيد أنه نظراً لوجود جوانب خلل في السوق، فإن هذه الفوائد كثيراً ما لا توفر للحكومات المركزية أو للسكان المحليين الحواجز الاقتصادية الكافية لحفظ الغابات الأساسية والأراضي الرطبة والشعب المرجانية وغيرها من النظم الإيكولوجية البيولوجية المتنوعة.

٦٩- ولذلك فقد ركز صانعو السياسات على نحو متزايد على التدابير الإيجابية التي تسهل استخدام آليات السوق والحواجز المالية لجني الفوائد الخارجية العديدة التي توفرها النظم الإيكولوجية المتنوعة بيولوجياً. وتشمل هذه الآليات عمليات "مقايضة الديون بحفظ الطبيعة" وحقوق التنمية القابلة للنقل والضرائب الخضراء على أنشطة السياحة الإيكولوجية والمدفوعات لحماية مستجمعات المياه وإدارة حقوق الحصاد في المناطق محمية. ومن شأن ظهور سوق نشطة للمنتجات البيولوجية الكيميائية أن يوفر وسيلة إضافية لتحويل القيمة المحتملة للتنوع البيئي إلى دخول جاري للذين يتحملون أكبر مسؤولية عن حفظ النظم الإيكولوجية المتنوعة بيولوجياً والذين يتأثرون من جراء ذلك أشد التأثير. غير أن مجرد خلق سوق للتجارة في المواد البيولوجية قد لا يؤدي في حد ذاته إلى توليد حواجز كافية لحفظ أو فوائد للبلد المضيف؛ وسيتطلب ذلك إيلاء اهتمام وثيق بالبحوث الاقتصادية والبحوث المتعلقة بالسوق، وبالترتيبات التعاقدية البديلة والمبادئ التوجيهية بشأن الوصول إلى الموارد البيولوجية والوراثية، والتدريب وبناء القدرات، وتعزيز التدابير المحفزة لتقاسم الفوائد، والوصول إلى التكنولوجيا ذات الصلة بتنمية الصناعات القائمة على الموارد الأحيائية في البلدان النامية ونقل هذه التكنولوجيا. فضلاً عن نشر البيانات والربط الشبكي.

٧٠- ومن العناصر الهامة في هذا الصدد، ما يتمثل في تحسين قدرات البلدان النامية على المنافسة في السوق الناشئة للموارد البيولوجية، مع تخفيض تكاليف التعاملات وزيادة الطلب على الموارد الأحيائية الكيميائية. وتعمل أمانة الأونكتاد تحت عنوان التجارة في الموارد البيولوجية "BIOTRADE" على إجراء مثل

هذا التحسين من خلال جهودها التعاونية مع أمانة الاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي ووكالات الأمم المتحدة المعنية وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية والمؤسسات الأكاديمية^(٢٨).

-٧١ وقد أعربت لجنة التنمية المستدامة في دورتها الرابعة عن تأييدها للمبادرة المتعلقة بالتجارة في الموارد البيولوجية، وذكرت أنه "فيما يتعلق بالتنوع البيولوجي والمسائل التجارية، ترحب اللجنة بالمبادرة المتعلقة بالتجارة في الموارد البيولوجية ... وتشجع على إجراء المزيد من المشاورات بشأن هذا الموضوع"^(٢٩). واستجابة لذلك، قدمت أمانة الأونكتاد المبادرة المتعلقة بالتجارة في الموارد البيولوجية في الاجتماع الثالث لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي المعقد في بوينس آيرس (٤ إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦)^(٣٠). وقد أعرب عن ردود فعل إيجابية إزاء هذه المبادرة خلال المناقشات التي جرت في إطار مختلف بنود جدول الأعمال، لا سيما من جانب مجموعة الـ ٧٧ والصين، وعدد من البلدان المتقدمة والنامية. وأكد الاجتماع الثالث لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي على ضرورة التنسيق الوثيق مع الأونكتاد في مجال الوصول إلى الموارد الوراثية^(٣١) والتدابير المحفزة^(٣٢).

-٧٢ وفي ميدان السلع الأساسية، واستجابة للمقرر بشأن التجارة والبيئة والتنمية الذي اعتمدته لجنة التنمية المستدامة في دورتها الرابعة، ما برات أمانة الأونكتاد تعقد اجتماعات مائدة مستديرة قطاعية وترتيبات أخرى غير رسمية لتحديد نهج فعالة تتسم بالفعالية من حيث الكلفة فيما يتعلق بالاستيعاب الداخلي للتكاليف والفوائد البيئية وانعكاس ذلك في الأسعار الدولية للسلع الأساسية. ويقترح تكثيف هذا العمل في المستقبل.

دال- التدابير الإيجابية والاتفاقيات المتعددة الأطراف

-٧٣ أشار هذا التقرير على نحو مسهب إلى التدابير الإيجابية لتحقيق أهداف الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف وكذلك لمعالجة المشاكل البيئية المحلية. ومن الأسئلة الهامة في هذا الصدد ما يتعلق بالإمكانيات التي توفرها الصكوك القانونية المتعددة الأطراف، لا سيما الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف والنظام التجاري المتعدد الأطراف من أجل تنفيذ هذه التدابير على نحو فعال على المستويين الوطني والدولي. ومن المهم ملاحظة أنه بينما تتسم التدابير التجارية عادة بطابع ملزم، فإن التجربة على صعيد تنفيذ الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف تبين أن التدابير الإيجابية تكون غير ملزمة عموماً، ولا توجد آليات لإنفاذها.

-٧٤ وفي سياق الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف، من المهم وضع وتشجيع آليات تستهدف ضمان تنفيذ التدابير الإيجابية على نحو كامل. ومن المهم أيضاً تشجيع التدابير الطوعية للمساعدة على تحقيق أهداف الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف. وفي هذا السياق، ناقش الفريق العامل المخصص المعنى بالتجارة والبيئة والتنمية الحواجز التي تشجع التجارة في البدائل الملائمة بيئياً، والآليات الطوعية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا والأدوات القائمة على السوق.

-٧٥ وتتوفر أحكام النظام التجاري المتعدد الأطراف فرضاً واسعة لتنفيذ التدابير الإيجابية، كما في مجال الشفافية والوصول الإضافي إلى السوق. على سبيل المثال، وفضلاً عن ذلك، ووفقاً للاتفاق بشأن الإعانت والتدابير التعويضية، في ظل ظروف معينة، يمكن تقديم إعانت لمساعدة الشركات على تكيف مرافق

الانتاج الموجودة مع المتطلبات البيئية الجديدة التي يفرضها القانون وأو اللوائح. وبإضافة إلى ذلك، وفي ظل ظروف معينة، يمكن اعتبار الإعاثات التي تُمْنَح للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم بأنها "ليست محددة"^(٢٣)، أي ليست "عرضة للمقاضاة".

٧٦ - وفي هذا السياق، من المفيد أيضاً دراسة الكيفية التي يمكن بها للبلدان النامية أن تستفيد من الأحكام العالمية بشأن المعاملة الخاصة أو التفضيلية بموجب الاتفاques المختلفة لمنظمة التجارة العالمية، مثل الاتفاق المتعلقة بالحواجز التقنية التي تعرّض التجارة (مثل الجداول التفضالية للامتثال للتّدابير البيئية ذات الصلة بالتجارة، كالاستثناءات المحدودة المدة). وقد يكون من المفيد أيضاً دراسة مدى صلة أحكام "الجزء الرابع" من اتفاق الغات بالتنمية المستدامة حيث يتضمن هذا الجزء أحكاماً خاصة بشأن الإجراءات التي يمكن أن تتخذها البلدان المتقدمة لتعزيز التجارة والتنمية في البلدان النامية^(٢٤).

٧٧ - ويلزم أن تحدد الأعمال المقبلة: (أ) أحكام النظام التجاري الدولي التي يمكن استخدامها لتشجيع استخدام التّدابير الإيجابية؛ (ب) كيفية تصميم التّدابير الإيجابية في الاتفاques البيئية المتعددة الأطراف وضمان تنفيذها كاملاً.

هـ - التجارة والاستثمار والبيئة

٧٨ - إن للاستثمار الأجنبي المباشر، إلى جانب ما يوفره من موارد إضافية يمكن أن تسهم في تحقيق التنمية المستدامة، دوراً هاماً في تمكين البلدان المضيفة، لا سيما النامية منها، من الوصول على نحو أسهل إلى التكنولوجيات والممارسات الإدارية السليمة بيئياً. وهناك مجال واسع لتنمية جوانب التأثير الإيجابية بين التجارة والبيئة وسياسات الاستثمار لتعزيز التنمية المستدامة.

٧٩ - وقد ركزت المناقشات المبكرة للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والبيئة إلى حد بعيد على مسألة "حجرة الصناعة القدرة". وفي وقت أقرب، ركزت المناقشات على مسألة التكنولوجيات والممارسات الإدارية المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر. ووفقاً لإحدى الفرضيات، تزرع الشركات عبر الوطنية إلى تطبيق المعايير البيئية والممارسات الإدارية للشركة أو لبلد الأصل، التي كثيراً ما تتجاوز المتطلبات القانونية المحلية في البلد المضيف. غير أن فرضية أخرى، تعتبر أن تحرير التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يؤديها أحياناً إلى نقل التكنولوجيات والمنتجات التي أصبحت "بالية" (إلى البلدان النامية) وذلك نتيجة لسياسات والنظم البيئية المتزايدة التشدد في البلدان المتقدمة.

٨٠ - ومن وجاهة نظر بيئية، ينبغي التمييز بين المشاكل البيئية المحلية والعالمية. فمن زاوية المشاكل البيئية المحلية، يمكن أن تكون للاستثمار الأجنبي المباشر آثار ايجابية أو سلبية. وينبغي تشجيع السياسات التي تستهدف تعزيز آثاره الإيجابية. وحيثما تكون له آثار سلبية محتملة، ينبغي تشجيع السياسات الملائمة من جانب البلد المضيف وكذلك السلوك البيئي المسؤول من جانب المستثمرين، من خلال الآليات الطوعية على سبيل المثال. وفيما يتعلق بالمشاكل العالمية، هناك امكانيات كبيرة لتوليد أوضاع تتحقق فيها دائماً مكاسب لجميع الأطراف إذا قام المستثمرون الأجانب أيضاً بنقل أفضل الممارسات والتكنولوجيات البيئية لتمكين البلدان النامية من الوفاء بالتزاماتها بمقتضى الاتفاques البيئية المتعددة الأطراف. فعلى سبيل المثال، يشير تقرير حديث لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، إلى أن العديد من الشركات اليابانية والأمريكية والأوروبية المنتجة

للسيارات والمواد الكيميائية والمنتجات الالكترونية وشركات النفط قد تعهدت بمساعدة حكومة فيبيت نام على حماية طبقة الأوزون من خلال الاستثمار في التكنولوجيات الحديثة والملاحة بيئياً فقط في مشاريعها في فيبيت نام^(٢٥). وهناك حاجة أيضاً إلى مزيد من العمل لتطوير آليات تتسم بفعالية التكلفة ويمكن أن تكون مفيدة بيئياً. وهناك مناقشات جارية حالياً بشأن مثل هذه الآليات، في سياق الاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغيير المناخ، مثل المشاريع التجريبية المتعلقة بالتنفيذ المشترك.

-٨١- ومن وجهة النظر التجارية، من المسلم به عموماً أن تحرير التجارة والانفتاح الاقتصادي يشجع على زيادة كفاءة تخصيص الموارد على نطاق العالم، من خلال تمكين السلع والخدمات والاستثمار من الانتقال بحرية عبر الحدود والاستجابة لحوافز السوق. ونظراً لأن تحرير التجارة يكون مصحوباً بصورة عامة بسياسات أكثر افتتاحاً وبمزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر، من المهم ضمان أن تؤدي مثل هذه الاستثمارات إلى زيادة قدرة البلدان المضيفة على الاستجابة لاحتياجات البيئة المحلية وكذلك للمتطلبات البيئية الخارجية، بما في ذلك في إطار الاتفاques البيئية المتعددة الأطراف.

-٨٢- ومن وجهة نظر انمائية، يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يشكل أداة هامة لنشر أحدث عمليات وطرق الإنتاج الكفؤة والسليمة بيئياً، في البلدان النامية. ومن ناحية أخرى، هناك هواجس حول انتقال الأجهزة والتكنولوجيات البالية إلى هذه البلدان، حتى وإن لم تكن هناك أدلة كثيرة حول هجرة "الصناعة القذرة" إلى البلدان النامية. وثارت أيضاً بعض الهواجس حول "الإغراق التكنولوجي" في سياق الاتفاques البيئية المتعددة الأطراف^(٢٦). وفي الحالات التي يكون فيها الاستثمار الأجنبي المباشر مقترباً بتكنولوجيات ليست حديثة تماماً من وجهة النظر البيئية، ينبغي الموازنة بين المكاسب الاقتصادية التي يمكن أن تنشأ عن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر والتكاليف المحتملة. ومن الضروري أن تكون هناك شفافية لتمكين البلدان النامية من اتخاذ قراراتها عن علم.

-٨٣- ومن المهم تحديد السياسات والتدابير التي تستهدف زيادة إسهام الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقصى حد في تعزيز الوصول إلى التكنولوجيات السليمة بيئياً ونقلها إلى البلدان النامية. ويمكن في العمل المسبق التركيز على (أ) الدراسات التجريبية حول الممارسات البيئية المقترنة بالاستثمار الأجنبي المباشر؛ (ب) وضع سياسات وتدابير لتعزيز نقل التكنولوجيات السليمة بيئياً والممارسات السليمة بيئياً من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر؛ و(ج) تحديد أوجه التأثر الإيجابية بين السياسات التي تعزز تحرير التجارة والاستثمار والسياسات البيئية.

وأ - المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم

-٨٤- اعترفت المناقشات والتحليلات حتى الآن بالوضع الخاص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في سياق الترابط بين التجارة والبيئة. والمعدل العالمي لمشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في صادرات الكثير من البلدان النامية وكذلك الظروف الخاصة لتشغيلها يجعل من الحتمي أن تؤخذ في الاعتبار أوضاعها الخاصة لدى وضع السياسات البيئية. ويمكن تقسيم التدابير المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى ثلاثة فئات: (أ) المدى القصير؛ (ب) المدى المتوسط و(ج) المدى الطويل. وعلى المدى القصير قد تكون هناك حاجة إلى إتاحة مزيد من المنافذ للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم عندما تطبق معايير أكثر تشددًا على القطاع أو على البلد أو على وجه عام. وعلى المدى المتوسط، يمكن التركيز على

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في برامج بناء القدرات والمساعدة التقنية والتمويل الخاص. وعلى المدى الطويل، ينبغي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية أن تعالج قضايا مثل نقص المساعدة المالية ونقص التكنولوجيا وتدني نوعية منتجاتها.

-٨٥- إذا كانت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم مشتتة، قد لا يكون من الضروري معاملتها بنفس الدرجة من الالاحاج التي تعامل بها المؤسسات الكبيرة لدى تنفيذ معايير بيئية محلية أكثر تشدداً. وقد يكون من المفيد أيضاً بحث ما إذا كان ينبغي تطبيق مبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتباعدة على المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الحجم في كل من السياق المحلي والسياق العالمي، وكيفية تطبيقه.

-٨٦- ومن وجهة النظر التجارية، لا يوجد عموماً تمييز بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والشركات الكبيرة في مجموعة القواعد التجارية. وكما ذكر في الفرع دال أعلاه، هناك بعض الأحكام الخاصة في الاتفاق بشأن الاعانات والتدابير التعويضية التي يمكن استخدامها أيضاً فيما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. غير أنه لما كانت الموارد المتاحة لمنح الاعانة محدودة نسبياً في البلدان النامية، فقد يكون من الضروري بحث ما إذا كان يمكن تقديم إعانتين أخرى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وفقاً للخطوط العامة للجزء الرابع من اتفاق منظمة التجارة العالمية. وقد يكون من المفيد أيضاً توفير مساعدة تكنولوجية من جانب الوحدات الصغيرة في البلدان المتقدمة إلى الوحدات الصغيرة في البلدان النامية. وهناك بديل آخر يجري استكشافه لتسهيل التكيف مع المعايير البيئية هو تشجيع نقل الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية.

-٨٧- ومن المنظور الاتمائي، قد تكون هناك مفاضلة بين تعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم من أجل تحقيق الأهداف المتعلقة بالعملة وتحفيظ الفقر، والاستثمار في عمليات كيميائية وعمليات تنظيف باهظة التكلفة للاستجابة لمتطلبات التصدير^(٣٧). وينبغي مثلاً استكشاف إمكانية إيجاد مواد كيميائية تتسم بفعالية التكلفة (مثل المواد الكيميائية الطبيعية) وتحفيض التدفق عند المصدر في القطاع الصغير الحجم في صناعات النسيج والجلود على سبيل المثال. وفي هذا القطاع، من المهم بصفة خاصة تحديد الفرص التي تتحقق فيها المكاسب لجميع الأطراف، نظراً لأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم هي محرك هام للنمو الاقتصادي. ويمكن أيضاً منح حوافز لتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم على الاستثمار في التحسينات البيئية.

-٨٨- ومن المسائل التي تستحق تحليلها مستقبلاً (أ) ما إذا كانت هناك حاجة لمنح معاملة خاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في كل من الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف والنظام التجاري المتعدد الأطراف في إطار رفع مستوى المعايير البيئية؛ (ب) ما إذا كانت الفرص التجارية الخاصة ستساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الانتقال إلى معايير بيئية أعلى مستوى؛ (ج) ما هي السمات الأساسية في تصميم مجموعة شاملة من التدابير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم لضمان إدماجها لأهداف التجارة والبيئة والتنمية.

رابعاً - استنتاجات وتوصيات

-٨٩- يستعرض هذا التقرير التقدم المحرز في دمج قضايا التجارة والبيئة والتنمية منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية. وقد بحث الفرع الثاني التطورات في ميدان القدرة التنافسية والوصول إلى الأسواق ووضع العلامات الإيكولوجية والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف والتدابير الإيجابية والعلاقة بين تحرير التجارة والتنمية المستدامة. وهو يبين أنه وإن كان يلزم إجراء مزيد من التحليل، فقد حدث تقدم فيما يتعلق بهم هذه القضايا على نحو أفضل.

-٩٠- ويبين الفرع الثاني أن هناك ملاحظتين وثيقتي الصلة بالنقاش حول التجارة والبيئة. والملاحظة الأولى هي أن، بعض المسائل التي كان البعض يرى أنها تمثل مصدراً محتملاً للنزاع، لم تعد تعتبر كذلك. ويمكن العثور على أمثلة لذلك بصفة خاصة في النقاش حول القدرة التنافسية (على سبيل المثال فيما يتعلق بقضايا من قبيل "الإغراق الإيكولوجي" أو الرسوم التعويضية "الخضراء"). أما الملاحظة الثانية فهي أنه، لدى تحليل القضايا المختلفة، ظهر عدد من الهواجس المشتركة، مثل الوضع الخاص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في إطار الترابط بين التجارة والبيئة، وال الحاجة إلى تحديد الحالات "التي تتحقق فيها مكاسب لجميع الأطراف" والدور الهام للتدابير الإيجابية. ومن ثم فإن تركيز التحليل على هذه الموارد قد يكون وسيلة مناسبة تساعده في تحقيق تقدم في فهم القضايا المتعلقة.

-٩١- ويحدد الفرع الثالث بعض القضايا الشاملة التي يمكن أن تكون موضوعاً لمزيد من الدراسة، بما في ذلك في الأونكتاد. وهو يبحث النهج العملي لدمج التجارة والبيئة والتنمية، على سبيل المثال فيما يتعلق بمسائل أساليب التجهيز والانتاج، والوضع الخاص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في إطار الترابط بين التجارة والبيئة، والهواجس المتعلقة بالسياسات والتدابير البيئية المقبلة بالنسبة للقدرة التنافسية. وهو يبحث بصفة خاصة دور الاستثمار والحوافز والأدوات الاقتصادية وغيرها من المبادرات في توسيع الخيارات فيما يتعلق بتنفيذ مجموعة واسعة من التدابير الإيجابية تنفيذاً فعلاً. فعلى سبيل المثال، من الأمور التي تتسم بأهمية خاصة في هذا الصدد، أعمال الأونكتاد فيما يتعلق بالتجارة في الموارد البيولوجية، ودراسة التجارب الناجحة في مجال الاستيعاب الداخلي للتکاليف والفوائد البيئية في تجارة السلع الأساسية، وكذلك اجتماعات الموارد المستديرة المتعددة القطاعات والمتعلقة بقطاعات محددة والتي تساعده على تحديد التدابير التمكينية الملائمة للاستفادة من أوجه التأثر بين تحرير التجارة والإصلاح الاقتصادي وإدارة الموارد الطبيعية على نحو مستدام.

ألف - استنتاجات

-٩٢- لقد أسهم التحليل والنقاش في فهم الروابط بين التجارة والبيئة على نحو أفضل. وفي حين أن هناك حاجة إلى إجراء مزيد من التحليل والمناقشات، يمكن في هذه المرحلة تقديم الاستنتاجات التالية:

(أ) تم إحراز تقدم كبير في فهم العلاقة بين التجارة والبيئة والتنمية. وطوال هذا النقاش، أكدت الحكومات والمجتمع المدني من جديد الالتزام بتحرير التجارة وحماية البيئة على السواء. وأثبتت بقوة المبادئ الواردة في إعلان ريو وجدول أعمال القرن ٢١، وكذلك مبادئ النظام التجاري المتعدد الأطراف؛ وواصل المجتمع الدولي إبداء رفضه القوي لنزعنة اتخاذ الإجراءات من جانب واحد وواصل بحثه عن نهج

تعاونية متعددة الأطراف. وبالرغم من اختلاف الأولويات عبر البلدان، أمكن تحقيق توازن في النقاش حول التجارة والبيئة مع المحافظة في نفس الوقت على القوة الدافعة الناجمة عن التقدم المحرز في مرحلة ما بعد مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية.

(ب) لقد ظهر توافق آراء متزايد في المداولات الحكومية الدولية على أن التدابير الإيجابية تمثل أدوات فعالة لمساعدة البلدان النامية في جهودها الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

(ج) حدث تطور في النقاش حول القدرة التنافسية من حيث المسائل التي يركز عليها. فقد تركت جانباً بعض المسائل. ولا تزال ضرورة الامتثال للمتطلبات البيئية الناشئة من أسواق البلدان المتقدمة، تشير هواجس لدى البلدان النامية فيما يتعلق بالقدرة التنافسية والوصول إلى الأسواق.

(د) كثيراً ما تسهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم إسهاماً كبيراً نسبياً في التلوث الصناعي. وقد تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم مصاعب خاصة في التصدي للتحديات البيئية. وفي نفس الوقت، هناك إمكانيات كبيرة لتحسين الإدارة البيئية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم شريطة إنشاء ما هو مناسب من الهياكل الأساسية الداعمة، بما في ذلك الوصول إلى التمويل والتكنولوجيا والمعلومات.

(ه) لا توجد أدلة تجريبية على أن للسياسات البيئية الحالية آثاراً واسعة الانتشار على فرص الوصول إلى الأسواق. ومع ذلك، قد تكون هذه الآثار أكبر فيما يتعلق ببعض القطاعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. ومن شأن إتاحة الوصول الإضافي إلى الأسواق، لا سيما لمنتجات البلدان النامية أن تولد مكاسب بيئية.

(و) تم إحراز تقدم فيما يتعلق بالوصول إلى الأسواق، لا سيما من خلال احتدام مفاوضات جولة أوروغواي. وللتنفيذ في الوقت المناسب وعلى نحو كامل دور هام في تعزيز التنمية المستدامة من خلال التجارة. وبنظراً لأن التقدم في مجالات أخرى حدث في جدول أعمال القرن ٢١، مثل توفير الموارد المالية الإضافية وتيسير الوصول إلى التكنولوجيا ونقلها، قد واجه عدداً من القيود، فإن تحرير التجارة وتحسين الوصول إلى الأسواق قد أصبحا أكثر ضرورة كوسيلة لتوليد الموارد لتمويل التنمية المستدامة.

(ز) من المستبعد أن تكون آثار تحرير التجارة على البيئة إيجابية أو سلبية في جميع الأحوال؛ فهي ستختلف على الأرجح بحسب البلد والقطاع والسلعة المعنية. وقد تتحقق مكاسب بيئية إضافية للبلدان النامية من جراء تحرير التجارة، وذلك بفضل الآثار على مستوى الدخل والتكنولوجيا. ومن شأن تحرير التجارة أيضاً أن يمثل عاملاً حازماً في تنفيذ إصلاحات السياسة الداخلية في البلدان المتقدمة والنامية على السواء، مما يؤدي إلى تحقيق المزيد من المكاسب البيئية.

(ح) أبرز النقاش حول وضع العلامات البيئية الحساسية التي تتسم بها مسألة المعايير المتعلقة بأساليب التجهيز والإنتاج غير المتصلة بالمنتجات. وأحرز تقدم فيما يتعلق ببناء توافق آراء بشأن ضرورة الانتقال إلى مفهوم أوسع للشفافية. وبإضافة إلى ذلك، أحرزت المنظمة الدولية للتوحيد القياسي تقدماً فيما يتعلق بوضع مبادئ توجيهية متفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف. غير أن التقدم كان ضئيلاً أو محدوداً فيما

يتعلق بتحقيق تواافق آراء بشأن كيفية معالجة مسألة أساليب التجهيز والإنتاج غير المتصلة بالمنتجات ومفهوم التكافؤ. وهذا يشير مسألة الكيفية التي ينبغي بها إجراء المناقشات بشأن أساليب التجهيز والإنتاج غير المتصلة بالمنتجات.

(ط) يمكن استخدام مجموعة واسعة من أدوات السياسة العامة بما في ذلك التدابير الإيجابية غالباً لمجموعة شاملة من التدابير لتحقيق الأهداف البيئية للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. ومن الصعب تقييم مدى الفعالية البيئية والكفاءة الاقتصادية لفرادى أدوات السياسة العامة المستخدمة في الاتفاques البيئية المتعددة الأطراف. إلا أن ذلك لا ينبغي أن يحول دون إجراء محاولات لاستعراض مدى فعالية الأدوات وتكليفها الاقتصادية والاجتماعية، من أجل تحديد تدابير لتخفيض هذه التكاليف.

(ي) إن الاستيعاب الداخلي للعوامل الخارجية الإيجابية يمكن أن يؤدي إلى تحسين الحماية البيئية وكذلك إلى توليد موارد إضافية للبلدان النامية. والهدف من عمل الأونكتاد بشأن التجارة في الموارد البيولوجية، وهو جهد تعاوني مع أمانة الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، يتمثل في تعزيز حفظ الموارد الأحيائية وزيادة قدرة البلدان النامية على المنافسة في السوق الناشئة للموارد البيولوجية على السواء.

(ك) هناك حاجة لتحديد نهج فعالة تتسم بفاعلية الكلفة فيما يتعلق بالاستيعاب الداخلي للتکالیف والفوائد البيئیة، لا سيما في قطاع السلع الأساسية. ومن المهم أيضاً في هذا السياق عقد اجتماعات مائدة مستديرة وترتيبات غير رسمية أخرى لجعل هذه التکالیف والفوائد تتعكس في الأسعار الدولية للسلع الأساسية، فضلاً عن تعزيز التجارة في المنتجات المفضلة بيئياً.

باء - توصيات

- ٩٣ - على ضوء الاستنتاجات المذكورة أعلاه، تقدم التوصيات التالية كي تنظر فيها اللجنة:

(أ) ينبغي أن يكون هناك نهج متوازن ومتكمال إزاء قضایا البيئة والتجارة والتنمية^(٢٨). وقد يتغير أن ينتقل النقاش من مرحلة تحديد المشاكل إلى مرحلة حلّها. وفي هذا السياق، ينبغي أن يركز جدول أعمال التنمية المستدامة على تعزيز وليس تقييد التجارة والاستثمار، والبناء على أوجه التآزر بين تحرير التجارة والإصلاح الاقتصادي وتحسين إدارة الموارد الطبيعية والبيئة. وهناك حاجة إلى تعزيز مشاركة مجتمع الأعمال والمجتمع المدني في تصميم تدابير تمكينية محددة، بما في ذلك من خلال أنشطة المساعدة التقنية.

(ب) ومن أجل تعزيز دمج سياسات التجارة والبيئة والتنمية، ينبغي تطبيق بعض المبادئ لدى وضع وتنفيذ السياسات البيئية التي تترقب عليها آثار تجارية. وهناك حاجة إلى مواصلة استكشاف عدد من المبادئ والمفاهيم، مثل الشفافية، والتدابير الأقل تقييداً للتجارة، والتناسب والتكافؤ، والاعتراف المتبادل. وهناك حاجة أيضاً إلى دراسة العلاقة بين المبادئ البيئية والتجارية.

(ج) ينبغي للعمل المقبل بشأن القدرة التنافسية وفرص الوصول إلى الأسواق، بما في ذلك العمل الذي يقوم به الأونكتاد، أن يراعي في جملة أمور الاحتياجات والاهتمامات الخاصة للبلدان النامية، لا سيما

فيما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم فضلاً عن بعض القطاعات المعينة. ويمكن أن يشتمل العمل المقبل أيضاً على تحديد وتحليل للحالات التي تتحقق فيها مكاسب لجميع الأطراف.

(د) وينبغي للجهود الرامية إلى دمج قضايا التجارة والبيئة أن تولي اهتماماً خاصاً للظروف والاحتياجات الخاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وبالمثل من المهم ضمان أن تتاح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم فرص كافية للاستفادة من أية تدابير تمكينية، بما في ذلك في إطار الاتفاques البيئية المتعددة الأطراف.

(ه) ويمكن تحرير التجارة بقدر أكبر من خلال تحسين شروط الوصول إلى الأسواق، بما في ذلك بالنسبة للمنتجات الملائمة بيئياً؛ ومن خلال إزالة القيود والتشوهات التجارية بفتحية تسهيل تحقيق المكاسب البيئية والإسهام في التنمية المستدامة. ولدى دراسة الكيفية التي يمكن بها لتحرير التجارة تحقيق مكاسب بيئية والإسهام في التنمية المستدامة، ينبغي للأونكتاد أن يركز على قطاعات محددة ذات أهمية تصديرية بالنسبة للبلدان النامية.

(و) ينبغي في مبادرات تحرير التجارة إيلاء اهتمام خاص لتحسين الأداء التجاري للبلدان المنخفضة الدخل التي تعتمد على السلع الأساسية وغيرها من البلدان التي ما زالت تشارك بصورة هامشية في التجارة العالمية، لا سيما أقل البلدان نمواً، ومن شأن توسيع وتنويع فرص التصدير، بما في ذلك التنوع إلى منتجات ذات قيمة مضافة أعلى، أن يساعد هذه البلدان في جهودها الرامية إلى تخفيف الفقر وحماية البيئة.

(ز) هناك حاجة إلى إجراء المزيد من التحليلات التجريبية للآثار الاقتصادية للاتفاques البيئية المتعددة الأطراف، بما في ذلك من خلال الدراسات التي يقوم بها الأونكتاد، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وينبغي لهذه الدراسات أيضاً أن تقييم آثار السياسات التجارية وغيرها من أدوات السياسة العامة في إطار الاتفاques البيئية المتعددة الأطراف على تحقيق الأهداف البيئية وعلى التنمية الاقتصادية.

(ح) ينبغي للأونكتاد، وفقاً لولايته، أن تقترح تدابير إيجابية على المستويين الوطني والدولي لتعزيز جهود البلدان النامية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويمكن استكشاف مجموعة واسعة من هذه التدابير، بما في ذلك التدابير التمكينية على المستوى الوطني، وتعزيز التجارة في المنتجات المفضلة بيئياً والنحو العملي التي تتسم بفعالية التكلفة فيما يتعلق بالاستيعاب الداخلي للتکاليف والفوائد، لا سيما في قطاع السلع الأساسية. ويجري حالياً في سياق عمل الأونكتاد بشأن التجارة في الموارد البيولوجية تطوير مجالات واعدة لتعزيز التدابير الإيجابية.

(ط) إن التدابير الإيجابية التي أدمجت في عدة اتفاques بيئية متعددة الأطراف لا تتسم عموماً بطابع ملزم. وقد يكون من الضروري اتخاذ مبادرات لتعزيز التنفيذ الفعال للتدابير الإيجابية. فعلى سبيل المثال، يمكن للاتفاques البيئية المتعددة الأطراف أن توفر حواجز وآليات محددة لتسهيل نقل التكنولوجيا. وقد تكون هناك حاجة أيضاً إلى زيادة إشراك البلدان النامية في صياغة وتنفيذ التدابير الإيجابية.

(ي) بالنظر إلى أنه من المتفق عليه عموماً أن القيود التجارية التي تفرض من جانب واحد ينبغي ألا تُستخدم للتأثير على أساليب التجهيز والإنتاج خارج إقليم البلد المعنى فإن النقاش حول أساليب التجهيز والإنتاج ينبغي أن يستند إلى نهوج عملية وتدابير إيجابية ونهوج تعاونية دولية، بما في ذلك في سياق الاستثمار الأجنبي المباشر، بدلاً من أن ينصب في سياق القواعد التجارية.

(ك) وسيكون من المفيد تحليل دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز فرص الوصول إلى التكنولوجيات السليمة بيئياً ونقلها، مما يساعد البلدان النامية في الاستجابة على نحو فعال للتحديات البيئية، بما في ذلك في إطار الاتفاques البيئية المتعددة الأطراف. ومن ثم فإنه في سياق العمل بشأن التدابير الإيجابية، يلزم إجراء المزيد من التحليل لتحديد السياسات والتدابير التي تستهدف تعزيز الدور الذي يمكن أن يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم البلدان النامية في جهودها الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة إلى أقصى حد.

الحواشي

(١) وبالمثل يخلف تحرير التجارة بصورة رئيسية آثاراً غير مباشرة على البيئة من خلال التغييرات المستحدثة في أنماط الانتاج والاستهلاك. ويمكن التصدي للأثار البيئية السلبية، في حالة وجودها، بتنفيذ سياسات بيئية ملائمة على الصعيد الوطني.

(٢) جاء في تقرير لجنة التجارة والبيئة التابعة لمنظمة التجارة العالمية أن "المناقشات برهنت على أن بمقدور النظام التجاري المتعدد الأطراف أن يعزز دمج الاعتبارات البيئية ويحسن مساهمته في تشجيع التنمية المستدامة دون أن يضعف طابعه المفتوح والمنصف وغير التمييزي". منظمة التجارة العالمية، تقرير (١٩٩٦) الصادر عن لجنة التجارة والبيئة، الفقرة ١٦٧. ١٨ PRESS/TE 014. تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦.

(٣) وفضلاً عن ذلك من المسلم به أنه لا ينبغي للتجارة والبيئة أن تقسمها البلدان على أساس إنتمائها إلى الشمال أو الجنوب. فللبلدان الغنية بالموارد الطبيعية في الشمال والجنوب مثلاً مصالح متشابهة في النظر في تحرير تجارة المنتجات القائمة على استخدام الموارد الطبيعية في سياق التنمية المستدامة. وتوجد تحالفات مماثلة بين الشمال والجنوب فيما يخص زيادة تحرير تجارة المنتجات الزراعية.

(٤) طلبت الجمعية العامة من الأونكتاد أن يقدم، عن طريق لجنة التنمية المستدامة، إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي وإلى الدورة الاستثنائية للجمعية العامة في عام ١٩٩٧ تقريراً عن التقدم الملموس المحرز بشأن مسألة التجارة والبيئة. (القرار ٩٥/٥٠ المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، الفقرة ٢٦). وقد أدرج هذا التقرير في قائمة الوثائق الرئيسية التي ستتطرق إليها لجنة التنمية المستدامة خلال استعراض عام ١٩٩٧.

(٥) الأونكتاد، التقرير النهائي للفريق العامل المخصص للتجارة والبيئة والتنمية وللجنة التنمية المستدامة، الدورة الرابعة، المقرر المتعلقة بالتجارة والبيئة والتنمية المستدامة.

(٦) قد لا يكون من السهل على بعض المنتجين وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً الاستفادة من هذه الفرص.

الحواشي (تابع)

- (٧) بقدر ما يكون لمخاوف المستهلكين من الآثار البيئية المرتبطة بالمراحل الأولى لدورة حياة منتج ما تأثير كبير في السوق يمكن اعتبار أساليب التجهيز والانتاج عاملاً يحدد "نوعية المنتج".
- (٨) منظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، الفقرة ١٩٩.
- (٩) انظر أيضاً: منظمة التجارة العالمية، مرجع سابق الفقرة ١١٢.
- (١٠) انظر أيضاً: منظمة التجارة العالمية، المرجع نفسه. الفقرة ١١٨.
- (١١) تقوم منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، في إطار متابعة أعمالها بشأن أساليب التجهيز والانتاج وإدارة دورة الحياة بإجراء دراسة افرادية للآثار السوقية والتجارية والبيئية الفعلية لبرامج وضع العلامات الإيكولوجية النافذة في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.
- (١٢) منظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، الفقرة ١٨٤.
- (١٣) N. Yu, J. Hung, J. Polak and E. Bozowsky, "Feasibility study on mutual recognition between between the Green Mark and Environmental Choice Eco-labelling Programs" ورقة قدمت في اجتماع عام ١٩٩٦ السنوي للشبكة العالمية لوضع العلامات الإيكولوجية.
- (١٤) يرى البعض أن أي توافق آراء حقيقي "متعدد الأطراف" يتطلب ما يلي: '١' أن يكون باب التفاوض على اتفاق بيئي متعدد الأطراف والمشاركة فيه مفتوحاً على أساس منصف أمام جميع البلدان المهمة؛ '٢' المشاركة الواسعة النطاق للبلدان المهمة سواء من حيث التمثيل الجغرافي أو تمثيل مختلف مستويات التنمية؛ '٣' التمثيل الكافي للبلدان المستهلكة والمنتجة للمنتجات التي يشملها الاتفاق البيئي المتعدد الأطراف.
- (١٥) الأونكتاد، ١٩٩٦، البيئة والقدرة على المنافسة والتجارة: منظور إقليمي. ورقة أعدت للحلقة الدراسية الموضوعية تحضيراً للأونكتاد التاسع، هلسنكي، ١٨ و ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦.
- (١٦) King, K. and M. Munasinghe. 1995. Ozone Layer Protection: Country Incremental Costs البيئة العالمية والبنك الدولي.
- (١٧) King, K. and M. Munasinghe . المرجع السابق. الصفحة ٣.
- (١٨) الأونكتاد، التقرير النهائي للفريق العامل المخصص للتجارة والبيئة والتنمية ويضم تقريره عن دورته الثالثة TD/B/WG.6/11 و TD/B/42(2)/9 الفقرة ٤٨.
- (١٩) انظر مثلاً، تقرير لجنة التنمية المستدامة عن دورتها الثالثة (الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، الملحق ١٢ (E/1995/32)، الفقرة ٦١).

الحواشي (تابع)

- (٢٠) شراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية، (الوثيقة الختامية للأونكتاد التاسع)، الفقرة ٧١.
- (٢١) لاحظت لجنة التجارة والبيئة في تقريرها أن "التدابير الإيجابية مثل الوصول إلى التكنولوجيا ونقلها طبقاً للأحكام والشروط المنصوص عليها في الاتفاques البيئية المتعددة الأطراف المشمولة ودون الإخلال بأحكام الاتفاق المتعلقة بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة هي تدابير يمكن أن تشكل أدوات فعالة لمساعدة البلدان النامية على بلوغ الأهداف المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف في بعض الاتفاques البيئية المتعددة الأطراف وطبقاً لمبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتباعدة، الوارد في إعلان ريو. منظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، الفقرة ٢٠٧.
- (٢٢) الجمعية العامة القرار المتعلق بالتجارة الدولية والتنمية (المعتمد في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦)، الفقرة ١٠.
- (٢٣) لجنة التنمية المستدامة، المقرر ١/٤ بشأن التجارة والبيئة والتنمية المستدامة، الفقرة ٤ (ه). لجنة التنمية المستدامة، التقرير عن الدورة الرابعة (١٨ نيسان/أبريل - ٣ أيار/مايو ١٩٩٦). E/1996/28 و E/CN.17/1996/38.
- (٢٤) يصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سلسلة من الدراسات القطاعية المتخصصة بشأن برنامج القرن ٢١ لبناء القدرات، تشكل أداة تيسر تقديم تأمل وفهم مسألة بناء القدرات لأغراض إدارة البيئة والموارد الطبيعية فيما يتعلق بمختلف الأهداف الاجتماعية والقطاعات الاقتصادية.
- (٢٥) في مجال المساعدة التقنية كلف الأونكتاد التاسع الأونكتاد بتقديم المساعدة للبلدان النامية في مجال التجارة والبيئة عن طريق جملة أمور منها الدراسات القطرية (الوثيقة الختامية للأونكتاد التاسع، الفقرة ٢٠٩٧، المقطع الثاني).
- (٢٦) لجنة التنمية المستدامة، المرجع السابق، الفقرة ٧(ج).
- (٢٧) انظر أيضاً منظمة التجارة العالمية، المرجع السابق، الفقرة ١٩٨.
- (٢٨) خلال المؤتمر الدولي الذي عقدته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في كايرونس، باستراليا، في آذار/مارس ١٩٩٦ بشأن الحواجز الاقتصادية للتنوع البيولوجي أعرب عن تأييد عام لمفهوم المبادرة المتعلقة بالتجارة في الموارد البيولوجية.
- (٢٩) لجنة التنمية المستدامة، المرجع السابق، الفقرة ٩.
- (٣٠) في الاجتماع الثالث لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، قدمت المبادرة المتعلقة بالتجارة في الموارد البيولوجية في حلقة تدارس نظمها الأونكتاد في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ (انظر UNEP/CBD/COP/3/Inf.49)، ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦.

الحواشي (تابع)

(٣١) في المؤتمر الثالث للأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي اعتمد المؤتمر مقرراً بشأن الوصول الى الموارد الوراثية حيث فيه الأمين التنفيذي على التنسيق الوثيق مع منظمة الأغذية والزراعة والأونكتاد وغيرهما من المنظمات ذات الصلة العاملة في مجال الوصول الى الموارد الوراثية لضمان بذل جهود تكميلية، UNEP/CBD/COP/3/L.7، ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، الفقرة .٩.

(٣٢) في المؤتمر الثالث للأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، اعتمد المؤتمر مقرراً بشأن التدابير المحفزة طلب فيه من الأمين التنفيذي أن يضع في الاعتبار الأعمال ذات الصلة الجاري القيام بها في محافل أخرى مثل الأونكتاد ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي UNEP/CBD/COP/3/L.11، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، الفقرة .٩.

(٣٣) يرد تعريف "خصوصية" الإعانة في المادة ٢ من الاتفاق بشأن الإعاثات والرسوم التعويضية. وباختصار، كيما تعتبر الإعانة غير محددة، ينبغي (أ) أن تكون متاحة بصفة عامة (أي غير مقصورة على شركات أو صناعات معينة)، (ب) أن تمنح وفقاً لمعيار للأهلية يكون موضوعياً ومحايضاً. وتصف الحاشية ٢ من المادة ٢ المعايير الموضوعية والمحايدة باعتبارها معايير لا تراعي شركات معينة على حساب شركات أخرى وتكون ذات طابع اقتصادي وأفقية التطبيق مثل المعايير المتعلقة بعدد موظفي الشركة أو حجم الشركة. (التشديد مضاف).

(٣٤) تعرف المادة ٣٦ (المبادئ والأهداف)، بضرورة تحسين امكانيات وصول البلدان النامية الى الأسواق فيما يتعلق بالمنتجات الأولية (بما في ذلك المنتجات الزراعية) والمنتجات المجهزة والمصنعة ذات الأهمية التصديرية بالنسبة لها. وهي تعرف أيضاً بضرورة اتخاذ تدابير، حيثما يكون ذلك ملائماً، "البلوغ أسعار مستقرة ومنصفة ومجزية" للمنتجات الأولية. وتنص المادة ٢٧، "الالتزامات" على أن البلدان المتقدمة ينبغي أن تمتلك على أكمل وجه ممكناً أولوية عالية لتخفيض وإزالة الحاجز التعريفية وغير التعريفية أمام المنتجات ذات الأهمية التصديرية المحتملة بالنسبة للبلدان النامية، فضلاً عن إيلاء الاعتبار بصورة فعالة لاعتماد تدابير أخرى لتوفير مجال أوسع للواردات من البلدان النامية. وتعدد المادة ٣٨ "أشكال العمل المشترك" الذي يمكن لأعضاء منظمة التجارة العالمية القيام به، على سبيل المثال في مجال السلع الأساسية (تحسين فرص الوصول الى الأسواق وثبتت الأسعار عند مستويات منصفة وعادلة).

(٣٥) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الفريق المعنى بالتكنولوجيا والتقييم الاقتصادي Technology and Economic Assessment Panel تقرير مقدم الى الأطراف. تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، ص ١١-٢٣.

(٣٦) جاء في مذكرة قدمها دانكان براك الى لجنة البيئة التابعة لمجلس العموم في الدورة ١٩٩٥، التقرير الرابع بشأن التجارة العالمية والبيئة، المجلد الثاني، محاضر الأدلة والتدبيبات، ص ٢٦٤، أنه "بالرغم، ... من عدم وجود دليل حقيقي على هجرة الصناعات الى البلدان النامية للإفلات من الضوابط، يوجد قدر كبير من الأدلة على أن المعدات التي أصبحت بآلية بسبب الضوابط يجري نقلها. ... وبالرغم من أن نقل التكنولوجيا البالية هذا لا يعتبر غير مشروع في حد ذاته، إلا أنه يساهم في إضعاف جهود البلدان في تنفيذ جداول الإنماء التدريجي المعجلة. فضلاً عن ذلك، تبين الأدلة المستقاة من الشواهد أن بعض الأجهزة المستعملة، مثل الثلاجات المنزلية، تشحن سراً الى البلدان النامية من قبل شركات حصلت على مبالغ مقابل تفكيكها والخلص من مواد التبريد."

الحواشي (تابع)

- (٣٧) ماتاس بهاتاشاريا، المرجع السابق.
- (٣٨) قرار الجمعية العامة بشأن التجارة الدولية والتنمية، الفقرة ٩ (اعتمد في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦).

- - - - -

٤